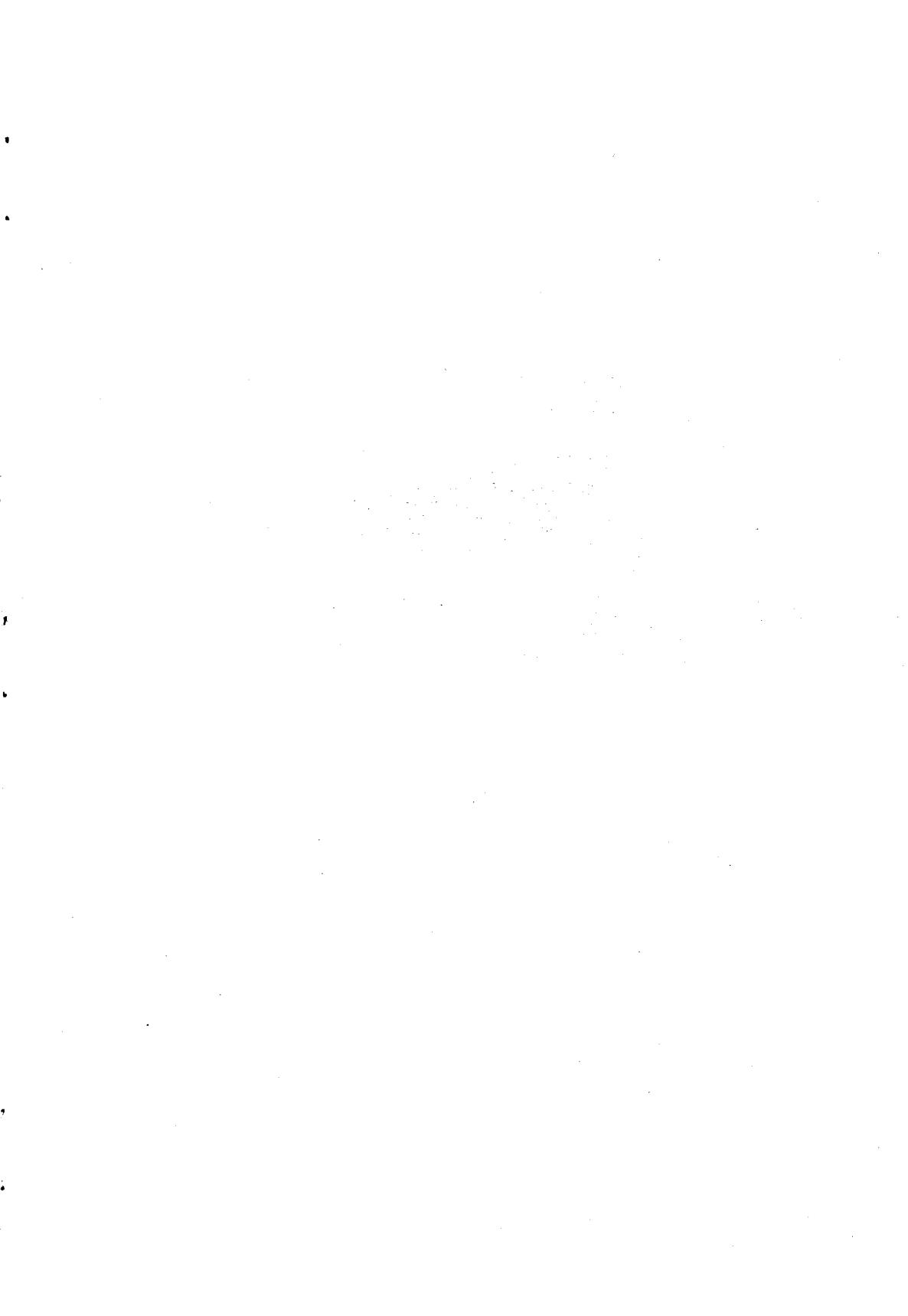


أحكام الدخنخية والزنفة

بِقَلْبٍ

محمد بن صالح العثيمين
عَفَّ اللَّهُ لَهُ وَلَوَالدِيْهِ وَجَمِيعِ الْمُسَاهِمِيْنَ

طبع على نفقة سليمان بن عبد الرحمن الصويمان
وقد أذن له من أراد أن يطبعه تعليمًا للفائدة
فقبل الله منه وجزاه خيرًا كثرة من أمثاله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره وتتوب اليه ونعود
بإله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهدى الله فلامضل
له ومن يضل فلا هادى له وشهاد ان لا إله الا الله وحده
لا شريك له وشهاد ان محمدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه
وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بحسنان وسلم تسليماً

أما بعد : فان الاضحية شعيرة من شعائر الاسلام
وعبادة عظيمة قرنها الله تعالى بالصلاه وجاءت السنة ببيان
فضلها ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها ومن أجل
ذلك أحببت ان أكتب هذه الرسالة في بيان كثير من أحكامها
وابتعدت بذلك بالكلام على الذكارة وشروطها وآدابها

وقد رتبتها في عشرة فصول :

الفصل الاول : في تعريف الاضحية وحكمها

الفصل الثاني : في وقت الاضحية

الفصل الثالث : في جنس ما يضحى به وعمن يجزي

الفصل الرابع : في شروط ما يضحى به وبيان العيوب

المانعة من الاجزاء

الفصل الخامس : في العيوب المكرهه في الاضحية

الفصل السادس : فيما تتبعن به الاضحية وأحكامه

الفصل السابع : فيما يؤكل منها وما يفرق

الفصل الثامن فيما يجتنبه من أراد الأضحية .

الفصل التاسع : في الذكاة وشروطها .

الفصل العاشر : في آداب الذكاة ومكر وهايتها .

والله أسأل أن يجعل عملى خالصا لوجهه موافقا لمرضاته
نافعا لعباده انه قريب مجيب .

الفصل الأول : في تعريف الأضحية وحكمها

الأضحية : ما يذبح من بقية الأنعام أيام الأضحى بسبب العيد تقرباً إلى الله عز وجل .

وهي من العبادات المنشورة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين .

فاما كتاب الله فقد قال تعالى (فصل لربك وانحر)
وقال تعالى (قل ان صلاتي ونسكي ومحبتي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذ لك أمرت وأنا أول المسلمين)
وقال تعالى (ولكل أمة جعلنا منسقاً ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بقية الأنعام فاللهكم الله واحد فله أسلموا) .
وهذه الآية تدل على أن الذبح تقرباً إلى الله تعالى مشروع في كل ملة لكل أمة وهو برهان بين على أنه عبادة ومصلحة في كل زمان ومكان وأمة .

وأما سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ثبتت مشروعية الأضحية فيها بقول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله واقراره فاجتمعت فيها أنواع السنة الثلاثة : القول والفعل والتقرير .

ففي الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ذبح بعده الصلاة فقد تم نسكه وأصحاب سنة المسلمين / وفيهما أيضاً عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم بين

أصحابه ضحايا فصارت لعقبة جذعة فقال يا رسول الله
صارت لي جذعة فقال ضح بها .

وفي الصحيحين أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه
قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكتابتين أملحين ذبحهما بيده
وسما وكمبر ووضع رجله على صفاهما / وعن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم
بالمدينة عشر سنين يضحى رواه أحمد والترمذى وقال حديث
حسن .

وفي الصحيحين أيضاً عن جندب بن سفيان البجلي قال
شهدت الأضحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
قضى صلاته الناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال : من
ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها ومن لم يكن ذبح
فليذبح على اسم الله / هذا لفظ مسلم / وعن عطاء بن
يسار قال سألت أبي أيوب الانصاري كيف كانت الضحايا
فيكم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان الرجل
يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته (الحديث) رواه ابن
ماجه والترمذى وصححه .

وأما إجماع المسلمين على مشروعية الأضحية فقد نقله
غير واحد من أهل العلم .

قال في المغني : أجمع المسلمون على مشروعية الأضحية /
وقال في فتح الباري شرح صحيح البخاري : ولا خلاف في
كونها من شرائع الدين .

وبعد إجماعهم على مشروعية الأضحية اختلفوا أواجحة
هي أم سنة مؤكدة على قولين :

القول الأول : أنها واجبة وهو قول الأوزاعي والليث
ومذهب أبي حنيفة وأحد الروايتين عن الإمام أحمد قال
شيخ الإسلام وهو أحد القولين في مذهب مالك أو ظاهر
مذهب مالك .

القول الثاني : أنها سنة مؤكدة وهو قول الجمهور
ومذهب الشافعي ومالك وأحمد في المشهور عنهم لكن
صرح كثير من أرباب هذا القول بأن تركها يكره للقادر ذكره
 أصحابنا نص الإمام أحمد وقطع به في الاقناع وذكر في
جواهر الأكليل شرح مختصر خليل أنها إذا تركها أهل
بلد قوتلوا عليها لأنها من شعائر الإسلام .

أدلة القائلين بالوجوب :

الدليل الأول : قوله تعالى (فصل لربك وانحر) فأمر
بالنحر والأصل في الامر الوجوب .

الدليل الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة
فلم يضخ فلا يقربن مصلاً رواه أحمد وابن ماجه وصححه
الحاكم من حديث أبي هريرة قال في فتح الباري ورجالة
ثقة .

الدليل الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم وهو واقف
بعرفة يا أيها الناس ان على أهل كل بيت أضحية في كل عام
وعتيره قال في الفتح أخرجه أحمد والاربعة بسنديقوي .

الدليل الرابع : قوله صلى الله عليه وسلم من كان ذبح قبل
أن يصلى فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا
فليذبح باسم الله متفق عليه .

هذه أدلة القائلين بالوجوب وقد أجاب عنها القائلون
بعدم الوجوب واحداً واحداً .

فاجابوا عن الدليل الأول بأنه لا يتعين أن يكون المراد
بها نحر القربان فقد قيل إن المراد بها وضع اليدين تحت
النحر عند القيام في الصلاة وهذا القول وإن كان ضعيفاً
لكن مع الاحتمال قد يتمتنع الاستدلال .

وإذا قلنا إن المراد بها نحر القربان كما هو ظاهر القرآن فإنه
لا يتعين أن يكون المراد بما فعل النحر فقد قيل إن المراد بها
تخصيص النحر لله تعالى وإخلاصه له وهذا واجب بلا شك
ولا نزاع .

وإذا قلنا المراد بها فعل النحر كما هو ظاهر الآية فهو أمر
مطلق يحصل امثاليه بفعل ما ينحر تقرباً إلى الله تعالى من
أضحية أو هدى أو عقيقة ولو مرة واحدة فلا يتعين أن
يكون المراد به الأضحية كل عام .

هذا تقرير جوابهم عن الآية وعندي أنه إذا صح الدليل
الثالث صار مبيناً للآية وصارت حجة على الوجوب والله
أعلم . وقد يقال إن وجوب النحر الذي تدل عليه هذه
الآية خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم شكرًا منه لربه على
ما أعطاه من الخير الكثير الذي لم يعطه أحداً غيره بدليل

ترتيبه عليه بالفاء وبدليل ما يأتي في الدليل الأول للقائلين
بعدم الوجوب .

وأجابوا عن الدليل الثاني بأن الراجح أنه موقوف ولعل أبا هريرة قاله حين كان واليا على المدينة قال في بلوغ المرام رجح الأئمة وفقه اه لكن قال في الدراءة ان الذي رفعه ثقة قلت وإذا كان الذي رفعه ثقة فالمشهور عند المحدثين أنه اذا تعارض الوقف والرفع وكان الرافع ثقة فالحكم للرفع لانه زيادة من ثقة وزيادة الثقة مقبولة لكن قال في الفتح انه ليس صريحا في الإيجاب قلت هو ليس بصريح في الإيجاب اذ يتحمل أن منعه من المسجد وحرمانه من حضور الصلاة ودعوة المسلمين عقوبة له على ترك هذه الشعيرة وان لم تكن واجبة لكن من أجل تأكدها لكن هو ظاهر في الإيجاب ولا يلزم في اثبات الحكم أن يكون الدليل صريحا في الدلالة عليه بل يكفي الظاهر اذا لم يعارضه ما هو أقوى منه .

وأجابوا عن الدليل الثالث : بأن أحد رواته أبو رملة (عامر) قال في التقريب لا يعرف وقال الخطابي مجاهول والحديث ضعيف المخرج وقال المعافري هذا الحديث ضعيف لا يحتاج به، قلت وقد سبق ان صاحب الفتح وصف سنده بالقوة لكنه قال لا حجة فيه لأن الصيغة ليست صريحة في الوجوب المطلق وقد ذكر معها العتيرة وليس بواجبة عند من قال بوجوب الاضحية اه وقد سبق الجواب بأنه لا يلزم في اثبات الحكم أن يكون الدليل صريحا في الدلالة

عليه بل يكفى الظاهر اذا لم يعارضه ما هو أقوى منه وأما ذكر العتيرة معها وهى غير واجبة فقد ورد ما يخرجها عن الوجوب بل عن المشروعية عند كثير من أهل العلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة لا فرع ولا عتيرة متفق عليه لكن العلة في الدليل جهالة أبي رملة والله أعلم .

وأجابوا عن الدليل الرابع : بأن الامر انما هو بذبح بدلها وهو ظاهر لأنهم لما أوجبواها تعينت وذبحهم ايها قبل الوقت لا يجزئ فوجب عليهم ضمانها بأن يذبحوا بدلها ونحن نقول بمقتضى هذا الحديث وأنه لو اوجب أضحية ثم تعدى أو فرط فيها أو ذبحها على وجه لا تجزئ أضحية لوجب عليه ذبح بدلها .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يذبح فليذبح باسم الله فهو أمر يكون الذبح على اسم الله لا بمطلق الذبح فلا يكون فيه دليل على وجوب الأضحية . أدلة القائلين بعدم الوجوب .

الدليل الاول : حديث : هن على فرائض ولكنكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى أخرجه الحاكم والبزار وابن عدي وروى نحوه أحمد وأبو يعلى والحاكم وذكر في التلخيص له طرقاً كلها ضعيفة وقال أطلق الائمة على هذا الحديث الضعف كأحمد والبيهقي وابن الصلاح وابن الجوزي والنوي وغيرهم قلت والضعف لا يحتاج به في اثبات

الاحكام .

الدليل الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن أمته فعن على بن الحسين عن أبي رافع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ضحى اشتري كبشين أقرنين سمينين أملحين فإذا صلى وخطب أتي بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدية ثم يقول اللهم هذا عن أمتي جميعا من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ ثم يؤتني بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهما جميعا المساكن ويأكل هو واهله منها فمكث سنين ليس لرجل منبني هاشم يضحي قد كفاه الله المؤنة برسول الله صلى الله عليه وسلم والغرم أخرجه أحمد والبزار في مجمع الزوائد واسناده حسن وسكت عنه في التلخيص وله شواهد عند أحمد والطبراني وابن ماجه والبيهقي والحاكم / ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بالواجب عن أمته فيكون الباقى طوعا ولذلك مكث بنو هاشم سنين لا يضحون على مقتضى هذا الحديث .

الدليل الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره رواه الجماعة الا البخاري وفي روایة مسلم فلا يمس من شعره وبشره شيئا / ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض الاضحية الى الارادة وتقويضها الى الارادة

ينافي وجوبها اذ الوجوب لزوم لا ينفي الى الارادة هكذا
قالوا وعندى أن التفويض الى الارادة لا ينافي الوجوب
اذا قام عليه الدليل فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في
المواقف هن لمن ولمن أتى عليهم من غير أهله من ي يريد
الحج والعمرة ولم يمنع ذلك من وجوب الحج والعمرة بدليل
آخر مرة في العمر فالتعليق على الارادة ليس معناه أن
الانسان مخير في المراد على الاطلاق فقد يجب أن يريد اذا
قام مقتضى الوجوب وقد لا يجب أن يريد اذا لم يكن دليلاً
على الوجوب كما لو قلت يجب الوضوء على من اراد
الصلوة . والصلة منها ما تجب ارادته كالفرضية ومنها مالا
تجب كالتطوع . وأيضاً فالاضحية لا تجب على المعاشر فهو
غير مرید لها فصح تقسيم الناس فيها الى مرید وغير مرید
باعتبار اليسار والاعسار .

الدليل الرابع : أنه صح عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهمما
أنهما لا يضحيان مخافة أن يظن أن الأضحية واجبة وعن
أبي مسعود رضي الله عنه انه قال انى لأدع الأضحية وأنا
من أيسركم كراهة أن يعتقد الناس انها حتم واجب اخرجه
سعيد بن منصور بسند صحيح وذكره البيهقي عن ابن عباس
وابن عمر وبلال رضي الله عنهم .

قلت : اذا صح الوجوب عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يكن قول غيره حجة عليه .

الدليل الخامس : التمسك بالأصل فان الأصل براءة

الذمة حتى يقوم دليل الوجوب السالم من المعارضة .
قلت : وهذا دليل قوي جدا لكن القائلين بالوجوب
يقولون انه قد قام دليل الوجوب السالم من المعارضة فثبت
الحكم .

الدليل السادس : أن رجلا قال يارسول الله أرأيت ان لم
أجد الا منيحة أنشي فأضحي بها قال ولكن تأخذ من شعرك
وأظفارك وتقص شاربك وتحلق عاتتك فتلوك تمام أضحيتك
عند الله عز وجل رواه أبو داود والنسائي . ورواته ثقان
والمنيحة شاة اللبن تعطى للفقير يحلبها ويشرب لبنها ثم
يردها وهذا سنة ولو كانت الأضحية واجبة لم ترك من أجل
فعل السنة اذ المسنون لا يعارض الواجب . وهذا تقرير
جيد وفيه تأمل .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : والاظهر وجوبها (يعني
الاضحية) فانها من اعظم شعائر الاسلام وهي النسك العام
في جميع الامصار والنسك مقرون بالصلاۃ وهي من ملة
ابراهيم الذي أمرنا باتباع ملته وقد جاءت الاحاديث بالأمر
بها وتفاهة الوجوب ليس معهم نص فان عمدتهم قوله صلى
الله عليه وسلم من أراد أن يضحي ودخل العشر فلا يأخذ
من شعره ولا من أظفاره قالوا والواجب لا يعلق بالارادة / وهذا
كلام مجمل فان الواجب لا يوكل الى ارادة العبد فيقال
ان شئت فافعله بل قد يعلق الواجب بالشرط لبيان حكم
من الاحكام .

قلت : مثل أن تقول اذا اردت أن تصلى الظهر فتوضاً
صلاة الظهر واجبة لكن تعليقها بالارادة لبيان حكم الوضوء
لها قال شيخ الاسلام في بقية كلامه على الاضحية ووجوبها
مشروط بأن يقدر عليها فاضلاً عن حوائجه الاصلية كصدقة
الفطر اه ملخصاً من مجموع الفتاوى لابن قاسم من ص

١٦٢ - ١٦٤ مجلد ٢٣ ٠

هذه آراء العلماء وأدلتهم سقناها ليبين شأن الاضحية
وأهميتها في الدين والادلة فيها تكاد تكون متكافئة وسلوك
سبيل الاحتياط أن لا يدعها مع القدرة عليها لما فيها من
تعظيم الله وذكره وبراءة الذمة بيقين ٠

فصل

وذبح الاضحية أفضل من الصدقة بشمنها نص عليه الامام
أحمد رحمه الله قال ابن القيم - وهو أحد تلاميذ شيخ
الاسلام ابن تيمية البارزين - : الذبح في موضعه أفضل
من الصدقة بشمنه ولو زاد (يعني ولو زاد في ثمنه فتصدق
بأكثر منه) كالهدايا والضحايا فان نفس الذبح وارقة الدم
مقصود فانه عبادة مقرونة بالصلاحة كما قال تعالى (فصل
لربك وانحر) وقال تعالى (قل ان صلاتي ونسكي ومحياني
ومماتي لله رب العالمين) ففي كل ملة صلاة ونسكيه لا يقوم
غيرهما مقامهما ولهذا لو تصدق عن دم المتعة والقرآن
بأضعاف أضعاف القيمة لم يقم مقامه وكذلك الاضحية اه
ويدل على أن ذبح الاضحية أفضل من الصدقة بشمنها أنه

هو عمل النبي صلى الله عليه وسلم وال المسلمين فانهم كانوا يضخون ولو كانت الصدقة بشمن الاوضحية افضل لعدلوا اليها وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعمل عملا مفضولا يستمر عليه منذ أن كان في المدينة الى أن توفاه الله مع وجود الافضل ويسره ثم لا يفعله مرة واحدة ولا يبين ذلك لامته بقوله بل استمرار النبي صلى الله عليه وسلم وال المسلمين معه على الاوضحية يدل على أن الصدقة بشمن الاوضحية لا تساوي ذبح الاوضحية فضلا عن أن تكون افضل منه اذ لو كانت تساويه لعملوا بها أحيانا لأنها أيسر وأسهل أو تصدق بعضهم وضحى بعضهم كما في كثير من العبادات المتساوية فلما لم يكن ذلك علم ان ذبح الاوضحية افضل من الصدقة بشمنها ٠

ويدل على أن ذبح الاوضحية افضل من الصدقة بشمنها أن الناس أصابهم ذات سنة مجاعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في زمن الاوضحية ولم يأمرهم بصرف ثمنها إلى المحتاجين بل أقر لهم على ذبحها وامرهم بتفریق لحمها كما في الصحيحين عن سلمة بن الأکوع رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحى منكم فلا يصبحن بعد، ثالثة في بيته شيء فلما كان العام الم قبل قالوا يا رسول الله تفعل كما فعلنا في العام الماضي فقال صلى الله عليه وسلم كلوا وأطعمنوا وادخرروا فإن ذلك العام كان في الناس جهد أفادت أن تعينوا فيها وفي صحيح البخاري أن عائشة رضي

الله عنها سئلت أتنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الاضاحي ان تؤكل فوق ثلات فقالت ما فعله الا في عام جاع الناس فيه فاراد أن يطعم الغني الفقير ٠

ويدل على أن ذبح الاضحية أفضل من الصدقة بثمنها أن العلماء اختلفوا في وجوبها وأن القائلين بأنها سنة صرحاً أكثرهم أو كثير منهم بأنه يكره تركها لل قادر وبعضهم صرحاً بأنه يقاتل أهل بلد تركوها ولم نعلم أن مثل ذلك حصل في مجرد الصدقة المسنونة ٠

ويدل على أن ذبح الاضحية أفضل من الصدقة بثمنها أن الناس لو عدلوا عنه إلى الصدقة لتعطلت شعيرة عظيمة نوّه الله إليها في كتابه في عدة آيات وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعلها المسلمون وسموها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة المسلمين ٠ قال شيخ الإسلام ابن تيمية فكيف يجوز أن المسلمين كلهم يتركون هذا لا يفعله أحد منهم وترك المسلمين كلهم هذا أعظم من ترك الحج في بعض السنين كذا قال / قال وقد قالوا إن الحج كل عام فرض على الكفاية لانه من شعائر الإسلام والضحايا في عيد النحر كذلك بل هذه تفعل في كل بلد هي والصلة فيظهر بها من عبادة الله وذكره والذبح له والنسك له مالا يظهر بالحج كما يظهر ذكر الله بالتكبير في الأعياد اهـ والاصل في الاضحية أنها للحي كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يضحوون عن أنفسهم وأهليهم خلافاً لما يظنها بعض العامة

أنها للاموات فقط .

وأما الأضحية عن الاموات فهي ثلاثة أقسام .

القسم الأول : أن تكون تبعاً للحياء كما لو ضحى الانسان عن نفسه وأهله وفيهم أموات فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحي ويقول اللهم هذا عن محمد وآل محمد وفيهم من مات سابقاً .

القسم الثاني : أن يضحي عن الميت استقللاً لا تبرعاً مثل أن يتبرع لشخص ميت مسلم بأضحية فقد نص فقهاء الحنابلة على أن ذلك من الخير وأن ثوابها يصل إلى الميت ويتنفع به قياساً على الصدقة عنه ولم ير بعض العلماء أن يضحي أحد عن الميت إلا أن يوصي به .

لكن من الخطأ ما يفعله كثير من الناس اليوم يضخرون عن الاموات تبرعاً أو بمقتضى وصاياتهم ثم لا يضخرون عن اتفسهم وأهليهم الاحياء فيتركون ما جاءت به السنة ويحرمون أنفسهم فضيلة الأضحية وهذا من الجهل والا فلو علموا بأن السنة أن يضحي الانسان عنه وعن أهل بيته فيشمل الاحياء والاموات وفضل الله واسع .

القسم الثالث : أن يضحي عن الميت بموجب وصية منه تنفيذاً لوصيته فتنفذ كما أوصى بدون زيادة ولا نقص والاصل في ذلك قوله تعالى في الوصية (فمن بد له بعد ما سمعه فانما إثمها على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم) وروي عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه ضحى

بكبشين وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصاني
أن أضحي عنـه فأنا أضحي عنـه رواه أبو داود ورواه بنحوه
الترمذى وقال غريب لا نعرفه الا من حديث شريك اهـ قلت
وفي اسناده مقال ٠

وإذا كانت الوصية بآضاحي متعددة ولم يكـف المـغل
لتنفيذـها مثلـ أن يوصـي شخصـ بـأربعـ ضـحاياـ وـاحـدةـ لـامـهـ
وـواحدـةـ لـايـهـ وـواحدـةـ لـأـولـادـهـ وـواحدـةـ لـاجـدادـهـ وجـدـاتـهـ
ولـمـ يـكـفـ المـغلـ الاـ لـواحدـةـ فـانـ تـبرـعـ الـوصـيـ بـتـكـمـيلـ
الـضـحاـياـ الـأـرـبـعـ مـنـ عـنـدـهـ فـنـرجـوـ أـنـ يـكـونـ حـسـنـاـ وـانـ لـمـ
يـتـبرـعـ جـمـعـ الـجـمـيعـ فـيـ أـضـحـيـةـ وـاحـدةـ لـانـ الـوصـيـ وـاحـدـ
فـصـحـ جـمـعـ الـجـمـيعـ فـيـ أـضـحـيـةـ وـاحـدةـ كـمـاـ لـوـ ضـحـيـ عـنـهـمـ فـ
حـيـاتـهـ ٠

وـانـ كـانـ الـوصـيـ فـيـ أـضـحـيـةـ وـاحـدةـ وـلمـ يـكـفـ المـغلـ لـهـ
فـانـ تـبرـعـ الـوصـيـ بـتـكـمـيلـهـ مـنـ عـنـدـهـ فـنـرجـوـ أـنـ يـكـونـ
حـسـنـاـ وـانـ لـمـ يـتـبرـعـ أـبـقـىـ الـمـغـلـ إـلـىـ السـنـةـ الثـالـثـةـ وـالـثـالـثـةـ
حتـىـ يـكـفـيـ الـأـضـحـيـةـ فـيـضـحـيـ بـهـ فـانـ كـانـ الـمـغـلـ ضـتـيلاـ لـاـ
يـكـفـيـ لـأـضـحـيـةـ الاـ بـعـدـ سـنـوـاتـ يـخـشـيـ مـنـ ضـيـاعـهـ فـيـ اـبـقـائـهـ
إـلـيـهـ اوـ مـنـ تـزـاـيدـ قـيمـ الـآـضـاحـيـ فـانـ الـوصـيـ يـتـصـدقـ بـالـمـغـلـ
فـيـ عـشـرـ ذـيـ الـحـجـةـ وـلـاـ يـقـيـهـ لـانـهـ عـرـضـةـ لـتـلـفـهـ وـرـبـماـ تـزـاـيدـ
قـيمـ الـآـضـاحـيـ كـلـ عـامـ فـلاـ يـلـغـ قـيمـةـ الـآـضـحـيـةـ مـهـماـ جـمـعـهـ
فـالـصـدـقـةـ بـهـ خـيرـ ٠

واخـترـنـاـ أـنـ يـتـصـدقـ بـهـ فـيـ عـشـرـ ذـيـ الـحـجـةـ لـانـهـ الزـمـنـ

الذى عين الموصى تنفيذ وصيته فيه ولا ان العشر أيام فاضلة
والعمل الصالح فيها محبوب الى الله عز وجل قال النبي صلى
الله عليه وسلم ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله
من هذه الأيام العشر قالوا يارسول الله ولا الجهاد في
سبل الله قال ولا الجهاد في سبل الله الا رجل خرج بنفسه
وماله ثم لم يرجع من ذلك بشيء

(تبيه هام) يذكر بعض المؤصين في وصيته قدراء
معينا للموصى به مثل أن يقول يضحي عنى ولو بلغت
الاضحية ريالا يقصد المغالاة في ثمنها لأنها في وقت وصيته
بربع ريال أو نحوه فيقوم بعض من لا يخشى الله من
الأوصياء فيجعل الوصية بحججة أن الريال لا يمكن أن يبلغ
ثمن الأضحية الآن وهذا حرام عليه وهو آثم بذلك ويجب
عليه تنفيذ الوصية بالاضحية وإن بلغت آلاف الريالات ما
دام المغل يكفى لذلك لأن مقصود الموصى معلوم وهو
المبالغة في قيمة الأضحية مهما زادت وذكره الريال على
سبيل التمثيل لا على سبيل التحديد

الفصل الثاني : في وقت الأضحية

الاضحية عبادة موقته لا تجزئ قبل وقتها على كل حال ولا تجزئ بعده الا على سبيل القضاء اذا أخرها لعذر . وأول وقتها بعد صلاة العيد لمن يصلون كأهل البلدان او بعد قدرها من يوم العيد لمن لا يصلون كالمسافرين وأهل الbadia فمن ذبح قبل الصلاة فشاته شاة لحم وليس بأضحية ويجب عليه ذبح بدلها على صفتها بعد الصلاة لما روی البخاری عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ذبح قبل الصلاة فانما هو لحم قدمه لاهله وليس من النسك في شيء وفيه عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين وفيه أيضاً عن جنديب بن سفيان البجلي رضي الله عنه قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قال من ذبح قبل ان يصلى فليعد مكانها أخرى .

والافضل أن يؤخر الذبح حتى تنتهي الخطبتان لأن ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم قال جنديب بن سفيان البجلي رضي الله عنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ثم خطب ثم ذبح . الحديث رواه البخاري . والافضل أن لا يذبح حتى يذبح الامام ان كان الامام يذبح في

المصلى اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ففي
صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلى . يعني
يبرز أضحيته عند مصلى العيد فيذبحها هناك إظهاراً لشعائر
الله وليعلم الناس بالفعل كيفية ذبح الأضحية وليسهل تناول
الفقراء منها وليس المعنى أنه يذبحها في نفس المصلى لأنه
مسجد والمسجد لا يلوث بالدم والفرث .

وفي صحيح البخاري أيضاً عن نس بن مالك رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خطب يوم عيد الأضحى
قال فانكفا إلى كبشين يعني فذبحهما ثم انكفا الناس إلى
غنية فذبحوها . وعن جابر رضي الله عنه قال صلى بنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال
فنحرروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نحر فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم من كان نحر قبله أن يعيد بنحر
آخر ولا ينحروا حتى ينحر النبي صلى الله عليه وسلم رواه
أحمد ومسلم .

وينتهي وقت الأضحية بغروب الشمس من آخر يوم من
أيام التشريق وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة فيكون
الذبح في أربعة أيام يوم العيد واليوم الحادى عشر واليوم
الثانى عشر واليوم الثالث عشر وثلاث ليال ليلة الحادى
عشر وليلة الثانى عشر ولية الثالث عشر .

هذا هو القول الراجح من أقوال أهل العلم وبه قال

على بن ابي طالب رضى الله عنه في احدى الروايتين عنه قال
 ابن القيم : وهو مذهب امام أهل البصرة الحسن (البصرى)
 وامام أهل مكة عطاء بن أبي رباح وامام أهل الشام الاوزاعى
 وامام فقهاء أهل الحديث الشافعى واختاره ابن المنذر
 قلت واختاره الشيخ تقى الدين ابن تيمية وهو ظاهر ترجيح
 ابن القيم لقوله تعالى (ليشهدوا منافع لهم ويدركوا اسم الله
 في أيام معلومات على مارزقهم من بهيمة الانعام (١)) قال
 ابن عباس رضى الله عنهم : الايام المعلومات يوم النحر
 وثلاثة أيام بعده وعن جبير بن مطعم رضى الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال كل أيام التشريق ذبح رواه أحمد
 والبيهقي وابن حبان في صحيحه وأعلى بالانقطاع لكن
 يؤيده قوله صلى الله عليه وسلم أيام التشريق أيام أكل
 وشرب وذكر الله عز وجل رواه مسلم فجعل النبي صلى الله
 عليه وسلم باب هذه الأيام واحدا في كونها أيام ذكر الله
 عز وجل وهذا يتناول الذكر المطلق والذكر المقيد على بهيمة
 الانعام ولأن هذه الأيام مشتركة في جميع الاحكام ما عدا
 محل النزاع فكلها أيام مني وأيام رمي للجمار وأيام ذكر الله
 وصيامها حرام فما الذي يخرج الذبح عن ذلك حتى
 يختص منها باليومين الاولين ؟

والذبح في النهار أفضل ويجوز في الليل لأن الأيام اذا

(١) ذكر اسم الله على ذلك يتناول ذكر اسمه عند
 ذبحها وعند أكلها .

اطلقت دخلت فيها الليالي ولذلك دخلت الليالي في الايام في
الذكر حيث كانت وقتا له كما كان النهار وقتا له فكذلك
تدخل في الذبح ف تكون وقتا له كالنهار .
ولا يكره الذبح في الليل لانه لا دليل على الكراهة
والكراهة حكم شرعى يفتقر الى دليل .

وأما ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن الذبح ليلا فقال في التلخيص :
فيه سليمان ابن سلمة الخبائري وهو متrocك .

وأما قول بعضهم يكره الذبح ليلا خروجا من الخلاف
فالتعليق ليس حجة شرعية قال شيخ الاسلام ابن تيمية :
تعليق الاحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الامر فان
الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الاحكام فانه
وصف حدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يسلكه
من لم يكن عارفا بالادلة الشرعية في نفس الامر لطلب
الاحتياط ، اه وكثير من المسائل الخلافيه لم يراع فيها
جانب الخلاف ولم يؤثر الخلاف فيها شيئا ، وهما الخلاف
هنا ثابت في امتداد وقت ذبح الاضحية الى ما بعد يوم
النحر . ولم يقل القائلون بامتداده انه يكره الذبح فيما
بعد يوم العيد ، لكن ان قوى دليل المخالف بحيث يشير
شبهة كانت مراعاته من باب : دع ما يربيك الى مالا يربيك .

الفصل الثالث :

في جنس ما يضحي به وعمن يجزيء

الجنس الذي يضحي به : بهيمة الانعام فقط لقوله تعالى (ولكل أمة جعلنا منسقاً ليذكروا اسم الله على مارزقهم من بهيمة الانعام) . وبهيمة الانعام هي الابل والبقر والغنم من ضأن ومعز جزم به ابن كثير وقال قاله الحسن وقتادة وغير واحد قال ابن حجر روى وكذلك هو عند العرب اه ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تذبحوا الا مسنة الا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن رواه مسلم . والمسنة : الثانية فيما فوقها من الابل والبقر والغنم قاله أهل العلم رحمهم الله . ولا ز الأضحية عبادة كالهدي فلا يشرع منها الا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه أهدى أو ضحي بغير الابل والبقر والغنم . والأفضل منها : الابل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ثم سبع البعير ثم سبع البقرة .

والأفضل من كل جنس أسمنه وأكثره لحما وأكمله خلقة وأحسنها منظراً . وفي صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين أقرنين أملحين / والاملح ما خالط بياضه سواد . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش أقرن فحيل يأكل في سواد

وينظر في سواد ويمشى في سواد أخرجه الاربعة . وقال الترمذى : حسن صحيح وعن أبي رافع مولى النبى صلى الله عليه وسلم قال كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا ضحى اشتري كبشين سمينين وفي لفظ موجوأين يعني خصين رواه أحمد . فالفضل افضل من الشخصى من حيث كمال الخلقة لان جميع اعضائه سالمه لم يفقد منها شيء والشخصى افضل من حيث انه اطيب لحم فى الغالب .

فصل

وتجزىء الواحدة من الغنم عن الشخص الواحد ويجزىء سبع البعير أو البقرة عما تجزىء عنه الواحدة من الغنم لحديث جابر رضى الله عنه . قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . رواه مسلم . وفي رواية قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشتراك في الأبل والبقر كل سبعة منا في بدنة . ففى هذا دليل على أن سبع البعير أو البقرة قائم مقام الواحدة من الغنم ومجزىء عما تجزىء عنه لان الواجب فى الاحضار والتمنع هدى على كل واحد وقد جعل النبى صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة فدل على أن سبعها يحل محل الواحدة من الغنم ويكون بدلا عنها والبدل له حكم المبدل . فاما اشتراك عدد فى واحدة من الغنم او فى سبع بعير او بقرة فعلى وجهين :

الوجه الاول : الاشتراك في الثواب بأن يكون مالك
الاضحية واحدا ويشرك معه غيره من المسلمين في ثوابها
فهذا جائز مهما كثر الاشخاص فان فضل الله واسع وفي
صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها في قصة أضحيته
بكبش قال لها يا عائشة هلمي المدية (يعني السكينة) ثم
قال اشحديها بحجر ففعلت ثم أخذتها وأخذ الكبش
فأضجه ثم ذبجه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل
محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به وفي مسند الامام أحمد
من حديثي عائشة وابي رافع رضي الله عنهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يضحى بكباشين أخذهما عنه وعن آله
والآخر عن أمته جميعا . ومن حديث جابر وابي سعيد رضي
الله عنهمما يضحى بكباش عنه وعن من لم يوضح من أمته .
وعن أبي أيوب الانصاري رضي الله عنه قال كان الرجل
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة عنه وعن
أهل بيته فياكلون ويطعمون رواه ابن ماجه والترمذى
وصححه . فإذا ضحى الرجل بالشاة عنه وعن أهل بيته
او من شاء من المسلمين صح ذلك وإذا ضحى بسبعين البعير
او البقرة عنه وعن أهل بيته او من شاء من المسلمين صح
ذلك لما سبق من أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل السبع
منهما قائما مقام الشاة في الهدى فكذلك في الاضحية ولا
فرق . ومن تراجم صاحب المنتقى : باب أن البدنة من الأبل
والبقر عن سبع شياه وبالعكس . وقال في كتابه المحرر

ويجزىء عن الشاة سبع من بدنة وعن البدنة بقرة وقال في
الكاف في تعليل له : لأن كل سبع مقام شاة .

الوجه الثاني : الاشتراك في الملك بأن يشترك شخصان
فأكثر في ملك أضحية ويضحيا بها فهذا لا يجوز ولا يصح
أضحية إلا في الأبل والبقر إلى سبعة فقط وذلك لأن
الأضحية عبادة وقربة إلى الله تعالى فلا يجوز ايقاعها ولا
التعبد بها إلا على الوجه المشروع زماناً وعدها وكيفية .
فإن قيل لماذا لا يصح وقد قال الله تعالى (فمن بعمل
مثقال ذرة خيراً يره) وكما لو اشتراكاً في شراء لحم فتصدقوا
به ولكل منهما من الأجر بحسبه ؟

فالجواب أنه ليس المقصود من الأضحية مجرد اللحم
للاتفاق أو الصدقة وإنما المقصود بالأضحية إقامة
شعيرة من شعائر الله على الوجه الذي شرعه الله ورسوله
فوجب تقييدها بحسب ما جاء به الشرع ولذلك فرق النبي
صلى الله عليه وسلم بين شاة اللحم وشاة النسك حيث قال
من ذبح قبل الصلاة فشاته شاة لحم أو فهو لحم قد منه
لأهلها ومن ذبح بعد الصلاة فقد أصاب النسك أو قال
فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين كما فرق صلى الله
عليه وسلم في زكاة الفطر بين ما دفع قبل الصلاة وما دفع
بعدها فالاول زكاة مقبولة والثانى صدقة من الصدقات مع
أن كلاماً منها صاع من طعام لكن لما كان المدفوع قبل الصلاة
على وفق الحدود الشرعية كان زكاة مقبولة ولما كان المدفوع

بعدها على غير وفق الحدود الشرعية لم يكن زكاة مقبولة وهذه هي القاعدة العامة في الشريعة . قال النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد أي مرود على صاحبه وان كانت نيته حسنة لعموم الحديث .

ولو كان التshireek في الملك جائزًا في الأضحية بغير الإبل والبقر لفعله الصحابة رضي الله عنهم لقوة المقتضى لفعله فيهم فانهم كانوا أحرص الناس على الخير وفيهم فقراء كثيرون قد لا يستطيعون ثمن الأضحية كاملة ولو فعلوه لنقل عنهم لانه مما تتوفى الدواعي على نقله لحاجة الامة اليه .

ولا أعلم في ذلك حديثا الا ما رواه الإمام أحمد من حديث أبي الاشد عن أبيه عن جده قال كنت سبعاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنا نجمع لكل واحد منا درهماً فاشترينا أضحية بسبعة الدراهم فقلنا يار رسول الله لقد أغليتنا بها فقال ان أفضل الضحايا أغلالها وأسمتها فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ رجل برجل ورجل ببرجل ورجل بيد ورجل بيد ورجل بقرن ورجل بقرن وذبحها السابع وكبرنا عليها جميعاً .

قال الهيثمي : أبو الاشد لم أجده من وثقه ولا من جرمه وكذلك أبوه اه وقال في طوغ الاماني شرح ترتيب المسند : والظاهر أن هذه الأضحية كانت من البقر لأن الكبش لا يجزء عن سبعة والبعير لا قرون له والبقرة هي التي تجزء عن سبعة ولها قرون فتعين ان تكون من البقر والله

اعلم ٠ وما استظهره ظاهر ويفيده أن الكبش لا يحتاج ان يمسك به السبعة وفي امساكهم به عسر وضيق ويكتفى في امساكه واحد اللهم الا أن يقال ان تكلف امساكهم به ليس من أجل استعصائه بل من أجل ان يحصل اشتراك الجميع في ذبحه والله أعلم ٠ ونزل ابن القيم هذا الحديث على معنى آخر وهو أن هؤلاء السبعة كانوا رفقة واحدة فنزلهم النبي صلى الله عليه وسلم منزلة أهل البيت الواحد في اجزاء الشاة عنهم قلت وفيه شيء لأن أهل البيت لا يشتركون في الاضحية اشتراك ملك وانما يضحى الرجل عنه وعن أهل بيته من ماله وحده فيتأدي به شعار الاضحية عن الجميع ٠ وقد صرخ الشافعية بمنع التشريك في الملك دون الثواب فقال النووى في المنهاج وشرحه لو اشترك اثنان في شاة لم تجز والاحاديث كذلك كحديث اللهم هذا عن محمد وآل محمد محمولة على أن المراد التشريك في الثواب لا الاضحية اه وفي شرح المذهب : لو اشترك اثنان في شاتين للتضحية لم تجزئهما في أصح الوجهين ولا يجزئ بعض شاة بلا خلاف بكل حال اه وحمل حديث اللهم هذا عن محمد وآل محمد على ان المراد التشريك في الثواب متعين وظاهر فان آل محمد صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يشاركونه في شرائهما وقد سبق في حديث ابي رافع قوله فمكثنا سنين ليس لرجل منبني هاشم يضحى قد كفاه الله المؤنة برسول الله صلى الله عليه وسلم والغرم ٠

وعلى هذا فاذا وجد وصايا لجماعة كل واحد موصي
بأضحية ولم يكفل مغل كل واحد منهم لاضحيته التي أوصى
بها فانه لا يجوز جمع هذه الوصايا في أضحية واحدة لما
عرفت من انه لا يجوز اشتراك اثنين فأكثر اشتراك ملك في
الاضحية الا في الابل والبقر ٠

لكن لو اشتراك شخصان فأكثر في واحدة من الغنم أو في
سبعين من بعير أو بقرة ليضحيا به عن شخص واحد فالظاهر
الجواز فلو اشتري اثنان شاة أو كانا يملكانها بارث أو هبة
أو نحوهما ثم ضحيا بها عن أمهما أو عن أبيهما جاز لأن
الاضحية هنا لم تكن عن أكثر من واحد وكما لو دفعا ثمنها
إلى أمهما أو أبيهما فاشترى به أضحية فضحى بها فهو جائز
بلا ريب ٠

وكذلك لو تعدد الموصون بالأضحية واتحد الموصى له
بها ولم تكفي غلة كل منها لأضحيته فالظاهر جواز جمع
وصيتيهما مثل أن يوصى أخوان كل واحد منهم بأضحية
لوالدتهما ثم لا تكفي غلة كل واحد منهم لاضحية كاملة
فتجتمع الوصيتان في أضحية واحدة قياسا على ما لو اشتراكا
في أضحية لها حال الحياة ٠ هذا ما ظهر لى في هذين الفرعين
والعلم عند الله سبحانه وتعالى ٠

الفصل الرابع :

في شروط ما يضحي به وبيان العيوب المانعة من الاجراء

الاضحية عبادة وقربة الى الله تعالى فلا تصح الا بما يرضاه سبحانه ولا يرضى الله من العبادات الا ما جمع شرطين :

أحدهما : الاخلاص لله تعالى بأن يخلص النية له فلما يقصد رباء ولا سمعة ولا رئاسة ولا جاها ولا عرضا من اعراض الدنيا ولا تقربا الى مخلوق .

الثاني : المتابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) فان لم تكن خالصة لله فهى غير مقبولة قال الله تعالى في الحديث القدسى : أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معى غيرى تركته وشركه .

وكذلك ان لم تكن على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهى مردودة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد وفي رواية من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد أي مردود .

ولا تكون الاضحية على أمر النبي صلى الله عليه وسلم الا باجتماع شروطها واتفاق موانعها .

وشروطها أنواع : منها ما يعود للوقت / ومنها ما يعود

لعدد المضحين بها وسبق تفصيل القول فيهما ومنها ما يعود
للمضحى به وهي اربعة .

الاول : أن يكون ملكا للمضحى غير متعلق به حق غيره فلا تصح الاضحية بما لا يملكه كالغصوب والمسروق والماخوذ بدعوى باطلة ونحوه لأن الاضحية قربة إلى الله عز وجل وأكل مال الغير بغير حق معصية ، ولا يصح التقرب إلى الله بمعصيته ولا تصح الاضحية أيضا بما تعلق به حق الغير كالمرهون الا برضاء من له الحق ونقل في المغني عن أبي حنيفة فيمن غصب شاة فذبحها عن الواجب عليه تجزئه ان رضي مالكها ووجهه أنه إنما منع منها لحق الغير فإذا علم رضاه بذلك زال المانع .

الثاني : أن يكون من الجنس الذي عينه الشارع وهو الأبل والبقر والغنم ضأنها ومعزها وسبق بيان ذلك .

الثالث : بلوغ السن المعتبر شرعاً بأن يكون ثانياً ان كان من الأبل أو البقر أو الماعز وجدعاً ان كان من الضأن لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تذبحوا الا مسنة الا ان تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن رواه مسلم .

وظاهره لا تجزيء الجذعة من الضأن الا عند تعسر المسنة ولكن حمله الجمهور على أن هذا على سبيل الافضليه وقالوا تجزى الجذعة من الضأن ولو مع وجود الثانية وتيسرها واستدلوا بحديث أم بلال امرأة من أسلم عن أبيها هلال أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز الجذع من الضأن
ضحية رواه أحمد وابن ماجه وله شواهد .
منها حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : ضحينا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجذع من الضأن رواه
النسائي قال في نيل الاوطار اسناد رجاله ثقان .

ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول : نعم أو نعمت الاضحية
الجذع من الضأن رواه أحمد والترمذى . وفي الصحيحين
عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قسم بين أصحابه ضحايا فصارت لعقبة جذعة فقال يا رسول
الله صارت لي جذعة فقال ضح بها .

فالثاني من الابل : ما تم له خمس سنين / والثاني من البقر
ما تم له سنتان / والثاني من الغنم ضأنها ومعزها ما تم له
سنة / والجذع من الضأن : ما تم له نصف سنة .

الرابع : السلامة من العيوب المانعة من الاجزاء وهى
المذكورة في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قام
فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أربع لا تجوز
في الاضحى وفي رواية لا تجزئ : العوراء البين عورها ،
والمرضة البين مرضها والعرجاء البين ظلعلها والكسير التي
لا تنقي . رواه الخمسة . وقال الترمذى : حسن صحيح
والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم وفي رواية للنسائي
قلت يعني للبراء فاني أكره أن يكون نقص في القرن والاذن

وفي أخرى أكره أن يكون في القرن نقص وأن يكون في السن نقص فقال يعني البراء : ما كرهت فدعيه ولا تحرمه على أحد .

وقد صحح النووي في شرح المذهب هذا الحديث وقال قال احمد بن حنبل ما احسنه من حديث ورواه مالك في الموطأ عن البراء بن عازب بلفظ : سئل النبي صلى الله عليه وسلم ماذا يتقي من الضحايا ؟ فأشار بيده وقال : أربعاً : العرجاء البين ظلعمها والوراء البين عورها . والمريبة البين مرضها والعجفاء التي لا تنقي وذكرت العجفاء في رواية الترمذى وفي رواية للنسائى بدلاً عن الكسير .

فهذه أربع منصوص على منع الأضحية بهما وعدم أجزاءهما .

الأولى : العوراء البين عورها وهي التي انخفضت عينها أو برزت / فان كانت عوراء لا تبصر بعينها ولكن عورها غير بين أجزاء وأسليمة من ذلك أولى .

الثانية : المريبة البين مرضها وهي التي ظهر عليها آثار المرض مثل الحمى التي تبعد عنها الرغبة ومثل الجرب الظاهر المفسد للحىها أو المؤثر في صحتها ونحو ذلك مما يعده الناس مريضاً بينما كان فيها كسل أو فتور لا يمنعها من الرغبة والإكل لأجرأت لكن السلامة منه أولى .

الثالثة : العرجاء البين ظلعمها وهي التي لا تستطيع معاققة

السليمة في المشي ٠

فإن كا ز فيه اعرج يسير لا يمنعها من معاقة السلامة
أجزاء وسلامة منه أولى ٠

الرابعة : الكسيرة أو العجفاء (يعنى المزيلة) التي لا تنقي
أى ليس فيها مخ ٠

فإن كانت هزيلة فيها مخ أو كسيرة فيها مخ أجزاء إلا أن
يكون فيها عرج بين والسمينة السلبية أولى ٠

هذه هي الأربع المنصوص عليها وعليها أهل العلم قال
في المعنى : لا نعلم خلافا في أنها تمنع الأجزاء اه ويلحق
بهذه الأربع ما كان بمعناها أو أولى فيلحق بها :

العمياء : التي لا تبصر بعينيها لأنها أولى بعدم الأجزاء
من العوراء البين عورها ٠

فاما العشواء التي تبصر في النهار ولا تبصر في الليل
فصرح الشافعية بأنها تجزء لأن ذلك ليس عورا بينا ولا
عني دائما يؤثر في رعيها ونموها ولكن السلامة منه
أولى ٠

الثانية : المبشومة حتى تثاط لان البضم عارض خطير
كمرض البين فإذا ثطت زال خطرها وأجزاء ان لم يحدث
لها بذلك مرض بين ٠

الثالثة : ما أخذتها الولادة حتى تنجو لأن ذلك خطر قد
يؤدى بحياتها فأشبه المرض البين ويحتمل أن تجزء اذا
كانت ولادتها على العادة ولم يمض عليها زمن يتغير به اللحم

ويفسد .

الرابعة : ما أصابها سبب الموت كالمنخرقة والموقدة
والتردية والنطحة وما أكل السبع لأن هذه أولى بعدم
الاجزاء من المريضة البين مرضها والرجاء البين ظلعمها .
الخامسة : الزمنى وهي العاجزة عن المشي لعاهة لأنها
أولى بعدم الاجزاء من الرجاء البين ظلعمها .

فأما العاجزة عن المشي لسمن فصرح المالكية بأنها
تجزىء لأنها لا عاهة فيها ولا نقص في لحمها .

السادسة : مقطوعة احدى اليدين أو الرجلين لأنها أولى
بعدم الاجزاء من الرجاء البين ظلعمها ولأنها ناقصة ببعضها
مقصود فأشبهرت ما قطعت أليتها .

هذه هي العيوب المانعة من الاجزاء وهي عشرة : اربعة
منها بالنص وستة بالقياس فمتى وجد واحد منها في بهيمة
لم تجز التضحية بها لفقد أحد الشروط وهو السلامة من
العيوب المانعة من الاجزاء .

الفصل الخامس :

في العيوب المكرورة في الأضحية

ذكرنا في الفصل السابق العيوب المانعة من الأجزاء المنصوص عليها والمقيضة وها نحن بعون الله نذكر العيوب المكرورة التي لا تمنع من الأجزاء وهي :

الاولى : العضباء وهي مقطوعة القرن او الاذن لما روى قتادة عن جري بن كلبي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحي بأعضب الاذن والقرن . قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد ابن المسيب فقال : العصب النصف فأكثر من ذلك رواه الخمسة . وقال الترمذى حسن صحيح قلت جري بن كلبي قال عنه فى خلاصة التذهيب روى عنه قتادة فقط . وقال أبو حاتم لا يحتاج به اه ولذلك قال فى الفروع وفي صحة الخبر (يعنى خبر العصب) نظر .

فاما مفقودة القرن والاذن بأصل الخلقة فلا تكره لكن غيرها أولى منها .

الثانية : المقابلة وهي التي شقت أذنها من الامام عرضا .

الثالثة : المدابرة وهي التي شقت أذنها من الخلف عرضا .

الرابعة : الشرقاء وهي التي شقت أذنها طولا .

الخامسة : الخرقاء وهي التي خرقت أذنها ٠

ل الحديث علي رضي الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن وأن لا نضحى بمقابلة ولا مداربة ولا شرقاء ولا خرقاء رواه الخمسة وقال الترمذى حسن صحيح وأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي والبزار واعله الدارقطنى بالوقف وتقل في عون المعبود عن البخاري ان هذا الحديث لم يثبت رفعه والله اعلم ٠

السادسة : المصفره وهي التي تستأصل أذنها حتى يبدو صماخها ، هكذا في الخبر ، وفي التلخيص أنها المهزولة وذكرها في النهاية بقيل كذا وقيل كذا ٠

السابعة : المستأصلة وهي التي ذهب قرنها من أصله ٠

الثامنة : البخقاء وهي التي بخقت عينها قال في النهاية والبخق أن يذهب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس : البخق أقبع العور وأكثره غمضا وعلى هذا فاذا كان البخق عورا بينما لم تجز كما يدل عليه حديث البراء السابق ٠

التاسعة : المشيعة وهي التي لا تتبع الغنم عجفا وضعفا تكون وراء الغنم كالمشيع للمسافر وقيل بفتح الياء ل حاجتها الى من يشييعها لتلحق بالغنم وهذه ان لم يكن فيها مخ فلا تجزىء لحديث البراء وان كان فيها مخ ولا تستطيع معانقة الغنم لم تجز أيضا لأنها كالعرجاء البين ظلعمها وان كانت تستطيع معانقة الغنم اذا زجرت فهي مكرورة ٠

ل الحديث يزيد ذي مصر قال أتيت عتبة بن عبد السلمي

فقلت يا أبا الوليد انى خرجت ألتمس الضحايا فلم أجده شيئا يعجبني غير ثرماء فما تقول قال الا جئتني أضحي بها قلت سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عنى . قال : نعم انك تشك ولا أشك انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصفرة والمستأصلة والبخفاء والمشيعة والكسراء فالمصفرة التي تستأهل أذنها حتى يبدو صماخها . والمستأصلة التي ذهب قرنها من أصله . والبخفاء التي تبخق عينها . والمشيعة التي لا تتبع الفنم عجفا وضفما . والكسراء التي لا تنتقى رواه أحمد وابو داود والبخاري في تاريخه وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يخرجاه قوله والكسراء التي لاتنتقى سبق ذكرها في العيوب المانعة من الاجزاء .

وانما قلنا هذه العيوب التسعة مکروهه لورود النهي او الامر بعدم التضحية بما عاب بها ولم نقل انها مانعة من الاجزاء لأن حديث البراء بن عازب رضي الله عنه خرج مخرج البيان والحصر لانه جواب سؤال والظاهر انه كان حال خطبة واعلان ولو كان غير العيوب المذكورة فيه مانعا من الاجزاء للزم ذكره لامتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة فالجمع بينه وبين هذه الاحاديث لا يتأتى الا على هذا الوجه بأن نقول :

العيوب المذكورة في حديث البراء مانعة من الاجزاء والعيوب المذكورة في هذه الاحاديث موجبة للكراهة غير

مانعة من الاجزاء لما يقتضيه سياق حديث البراء ولانها دون العيوب المذكورة فيه وقد فهم الترمذى رحمة الله ذلك فترجم على حديث البراء : (باب مالا يجوز من الأضاحى) وعلى حديث علي (باب ما يكره من الأضاحى) .
ويتحقق بهذه العيوب المكرورة ما يأتي :

الاولى : البتراء من الابل والبقر والمعز وهي التي قطع ذنبها فتكره التضحية بها قياسا على العضباء لأن في الذنب مصلحة كبيرة للحيوان ودفاعا فيما يؤذيه وجمالا لمؤخره وفي قطعه فوات هذه الامور .

فاما البتراء بأصل الخلقة فلا تكره لكن غيرها أولى .
واما البتراء من الضأن وهي التي قطعت أليتها أو أكثرها فلا تجزيء لأن ذلك نقص بين في جزء مقصود منها .
فاما ان قطع من أليتها النصف فأقل فانها تجزيء مع الكراهة
قياسا على العضباء قال الشافعية : الا التطرف وهو قطع شيء يسير من طرف الآلية فإنه لا يضر لأن ذلك ينجر
بزيادة سمنها فأشبه الخصاء .

وأما مفقودة الآلية بأصل الخلقة فان كانت من جنس
لا آلية له في العادة أجزاء بدون كراهة لأنها لانقص فيها
عن جنسها وان كانت من جنس له آلية في العادة لكن لم
يخلق لها أجزاء وفي الكراهة تردد لأننا اذا نظرنا اليها
باعتبار جنسها قلنا انها ناقصة بفقد جزء مقصود لكن لا يمنع
الاجزاء لأنها بأصل الخلقة واذا نظرنا اليها باعتبار الخلقة
قلنا انها ناقصة بأصل الخلقة فلم تكره كالجماعه . وعلى كل

حال فغيرها اولى منها ٠

الثانية : ما قطع ذكره فتكره التضحية به قياسا على
العضباء فأما ما قطعت خصيتها فلا تكره التضحية به لما
سبق من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى به
ولأن الخلاء يزيد في سمنه وطيب لحمه ٠

الثالثة : الاهتمام وهي التي سقط بعض أسنانها فتكره
التضحية بها قياسا على عضباء القرن فإن في الاسنان جمالا
ومنفعة فقد شئ منها يخل بذلك ٠

فإن فقد شيء منها بأصل الخلقة لم تكره إلا أن يؤثر ذلك
في اعتلافها ٠

الرابعة : ما قطع شيء من حلمات ضرعها فتكره
التضحية بها قياسا على العضباء ٠^١
فإن فقد شيء منها بأصل الخلقة لم تكره قياسا على
المخلوقه بلا أذن ٠

وان توقف ضرعها عن الدر فتشف لبنتها أجزاء بلا كراهة
لأنه لا نقص في لحمها ولا خلقتها واللين غير مقصود في
الاضحية والاصل الاجزاء وعدم الكراهة حتى يقوم دليل
على خلاف ذلك ٠

هذه هي العيوب المكرورة التي يجب وجودها في
الاضحية كراهة التضحية بها ولا يمنع من إجزائها وهي
ثلاثة عشر تسبعا منها ورد بها النص وأربعة منها رأيناها
مقيسة على ما ورد به النص وأسئل الله تعالى ان تكون فيها
موفقين للصواب هداة مهتدين ٠

الفصل السادس

فيما تتعين به الأضحية وأحكامه

تتعين الأضحية أضحية بوحد من أمرین :

أحدهما : اللفظ بتعيينها أضحية بأن يقول هذه أضحية
قاصدا بذلك انشاء تعيينها .

فاما ان قصد الإخبار عما سيصرفها اليه في المستقبل
فانها لا تتعين بذلك لأن هذا اخبار عما في نيته أن يفعل
وليس انشاء للتعيين .

الثاني : ذبها بنية الأضحية فمتى ذبها بنية الأضحية
ثبت لها حكم الأضحية وإن لم يتلفظ بذلك قبل الذبح
هذا هو المشهور من مذهب الامام أحمد وهو مذهب
الشافعی أعني أن الأضحية تتعين بأحد هذين الأمرين وزاد
شيخ الاسلام ابن تيمية أمرا ثالثا وهو الشراء بنية الأضحية
فإذا اشتراها بنية الأضحية تعينت وهو مذهب مالك وابي
حنیفة .

والاول أرجح كما لو اشتري عبدا يريد عتقه فانه لا يعتق
وكم لو اشتري بيتا ليجعله وقفا فانه لا يصير وقفا بمجرد
النية وكما لو أخرج من جيبه دراهم ليتصدق بها فانه
لاتتعين الصدقة بها بل هو بال الخيار ان شاء أتفدها وان شاء
منعها . ويستثنى من ذلك ما اذا اشتري أضحية بدلا عن
معينة فانها تتعين بمجرد الشراء مع النية .

واذا تعينت أضحية تعلق بذلك أحكام :

أحداها : أنه لا يجوز نقل الملك فيها ببيع ولا هبة ولا غيرهما إلا أن يبدلها بخير منها أو بيعها لি�شتري خيرا منها فيضحي به .

وأن مات من عينها لم يملك الورثة إبطال تعينها ولزمهن ذبحها أضحية ويفرقون منها ويأكلون .

الثاني : انه لا يجوز ان يتصرف فيها تصرفا مطلقا فلا يستعملها في حرش ونحوه ولا يركبها بدون حاجة ولا مع ضرر . ولا يحب من لبنيها ما فيه نقص عليها أو يحتاجه ولدتها المتعين معها . ولا يجز شيئا من صوفها ونحوه الا أن يكون أثفع لها وإذا جزه فليتصدق به أو ينتفع والصدقة به أفضل .

الثالث : أنها اذا تعيبت عيناً يمنع الاجزاء فله حالان :
الحال الاولى : أن يكون ذلك بدون فعل منه ولا تفريط فيذبحها وتجزئه الا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعين لأنها أمانة عنده فإذا تعبيت بدون فعل منه ولا تفريط فلا حرج عليه .

مثال ذلك : أن يشتري شاه فيعينها أضحية ثم تشر وتتسسر بدون سبب منه فيذبحها وتجزئه أضحية .

فإن كانت واجبة في ذمته قبل التعين كما لو نذر أن يضحي ثم عين عن نذرها شاة فتعبيت بدون فعل منه ولا تفريط وجب عليه ابدالها بسليمة تجزيء عما في ذمته لاز ذمته مشغولة بأضحية سليمة قبل أن يعينها فلا يخرج من

عهدة الواجب الا باضحية سليمة ٠

الحال الثانية : أن يكون تعبيها بفعله أو تفريطه فيلزمها إبدالها بمثلها على كل حال أي سواء كانت واجبة في ذمتها قبل التعيين أم لا وسواء كانت بقدر ما يجزئ في الأضحية أو أعلى منه ٠

مثال ذلك : أن يشتري شاة سمينة فيعينها أضحية ثم يربطها برباط ضيق كان سببا في كسرها فتنكسر فيلزمها إبدالها بشاة سمينة يضحي بها ٠
وإذا ضحي بالبدل فهل يلزم ذبح المتعيب أيضا أو يعود ملكا له على روايتين عن أحمد :
أحداهما : يلزم ذبح المتعيب وهو المذهب المشهور عند الأصحاب لتعلق حق القراء فيه بتعيينه ٠

الثانية : لا يلزم ذبحه لبراءة ذمته بذبح بدله فلم يضع حق القراء فيه وهذا هو القول الراجح اختياره الموفق والشارح وغيرهما وعلى هذا فيعود المتعيب ملكا له يصنع فيه ما يشاء من أكل وبيع وهدية وصدقة وغير ذلك ٠

الرابع : أنها اذا ضلت (ضاعت) أو سرقت فثم حالان :
الحال الأولى : أن يكون ذلك بدون تفريط منه فلا ضمان عليه إلا ان تكون واجبة في ذمتها قبل التعيين لأنها أمانة عنده والأمين لا ضمان عليه اذا لم يفرط لكن متى وجدها أو استنقذه امن السارق لزمه ذبحها ولو فات وقت الذبح وإن كانت واجبة في ذمتها قبل التعيين وجب عليه ذبح بدلها على أقل

ما تبرأ به الذمة كما سبق / فان وجدها او استنقذها من السارق بعد ذبح بدلها لم يلزمها ذبحها لبراءة ذمته وسقوط حق القراء بذبح البدل لكن إن كان البدل الذي ذبحه أقصى لزمه الصدقة بأرش التقص لتعلق حق القراء به والله أعلم .

الحال الثانية : أن يكون ذلك بتفريط منه فيلزمها إبدالها بمثلها على كل حال أي سواء كانت واجبة في ذمته قبل التعين أم لا وسواء كانت بقدر ما يجزئ في الأضحية أم أعلى منه .

مثال ذلك : اشتري شاة فعينها أضحية ثم وضعها في مكان غير محرز فسرقت أو خرجت فضاعت فيلزمها إبدالها بأضحية مثلاً على صفتها وإن شاء أعلى منها .

وإذا ضحى بالبدل ثم وجدتها او استنقذها من السارق عادت ملكاً له يصنع بها ما شاء من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك لأنها برئت ذمته بذبح بدلها وسقط به حق القراء .

الخامس : أنها اذا تلفت فلها ثلاثة حالات :

الحال الأولى : أن يكون تلفها بأمر لا صنع للأدمي فيه كمرض أو آفة ساوية أو سبب تفعله هي فلا يلزمها بدلها إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعين لأنها أمانة عنده ، والأمين لا ضمان عليه في مثل ذلك فإن كانت واجبة في ذمته قبل التعين لزمه ذبح بدلها على أقل ما تبرأ به ذمته وإن شاء أعلى منه .

الحال الثانية : أن يكون تلفها بفعل مالكها فليزمه ذبح
بدلها على صفتها بكل حال أي سواء كانت واجبة في ذمته
قبل التعين أم لا سواء كانت بقدر ما يجزئ في الأضحية
أم أعلى منه . لقول النبي صلى الله عليه وسلم (من ذبح
قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى) وكما لو تعيبت بفعله
فليزمه بدلها على صفتها كما سبق .

الحال الثالثة : أن يكون تلفها بفعل آدمي غير مالكها
فإن كان لا يمكن تضمينه كقطع الطريق فحكمه حكم
تلفها بأمر لا صنع للآدمي فيه على ما سبق في الحال الأولى .
وان كان يمكن تضمينه كشخص معين ذبحة فأكلها فإنه
يلزمه ضمانها بمثلها يدفعه إلى مالكها ليوضحى به وقيل
يلزمه ضمانها بالقيمة والأول أصح فان الحيوان يضمن
بمثله على القول الراجح لما روى البخاري عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم
يتقاضاه بغيرها وفي رواية فأغفلظ له فهم به أصحابه فقال
دعوه . فإن لصاحب الحق مقاولاً واشتروا له بغيرها
فأعطوه إياه وقالوا لا نجد إلا أفضل من سنه قال اشتروا له
وأعطوه إياه فان خيركم أحسنكم قضاء . ولمسلم نحوه
ولو كان البدل الواجب في الحيوان قيمته لم يعدل النبي
صلى الله عليه وسلم عنها ولم يكلفهم الشراء له .

السادس : أنها اذا ذبحت قبل وقت الذبح ولو بنية
الأضحية فحكمه حكم اخلافها على ما سبق وإن ذبحت في

وقت الذبح فان كان الذابح صاحبها أو وكيله فقد وقعت موقعاً وإن كان الذابح غير صاحبها ولا وكيله فله ثلاثة حالات :

الحال الأولى : أن ينويها عن صاحبها فان رضى صاحبها بذلك بعد أجزاء بلا ريب وإن لم يرض أجزاء أيضاً على المشهور من مذهب أحمد والشافعى وأبى حنيفة ونقل في المغني عن مالك أنها لا تجزء وعلى هذا فيينبغى أن يلزم الذابح ضمانها بمثلها يدفعه الى مالكها ليضحى به كاً لـ التلاف ويكون اللحم للذابح إلا أن يرضى صاحبها بأخذة مع الأرش وهو فرق ما بين قيمتها حية ومذبوحة فيملكه ويذبح بدلها .

الحال الثانية : أن ينويها عن نفسه لا عن صاحبها فان كان يعلم أنها أضحية غيره لم تجز عنه ولا عن صاحبها لأنه غاصب معتد فلا يكون فعله قربة ويلزمه ضمانها بمثلها يدفعه الى صاحبها ليضحى به وقيل تجزء عن صاحبها إلغاء لنية الذابح دون فعله وعلى هذا فلا يضمن الا ما فرق من اللحم / وإن كان لا يعلم أنها أضحية غيره أجزاء عن صاحبها بكل حال وقيل إن فرق لحمها لم تجز عن واحد منها والأول أظهر لأن تفرقة اللحم لأثر لها في الإجزاء وعدمه بدليل مالو ذبحها ثم سرقت قبل تفريقيها فانها تجزيء . نعم تفريق اللحم له أثر في الضمان وعدمه فإنه إذا فرق اللحم لزمه ضمانه لصاحبها ما لم يرض بتفريقه إياه .

الحال الثالثة : أن يذهبها مع الإطلاق فلا ينويها عن صاحبها ولا عن نفسه فتتجزىء عن صاحبها أيضا لأنهما معينة من قبله وقيل لا تتجزىء عن واحد منها .

(تنبيه) في حال إجزاء المذبوح عن صاحبه فيما سبق إن كان اللحم باقياً أخذه صاحبه وفرقه أضحية وإن كان الداجن قد فرقه تفريق أضحية ورضي به صاحبها فقد وقع الموضع وإن لم يرض ضمه لصاحب ليفرقه بنفسه .

(تنبيه ثان) محل ما ذكر من التفصيل إن قلنا بحل ماذكاه الغير بغير إذن مالكه والا فلا تتجزىء بكل حال وعليه الضمان .

(تنمية) قال الأصحاب : وإن صحي اثنان كل منهما بأضحية الآخر عن نفسه غلطاً كفتهما ولا ضمان فان فرق اللحم فقد وقع موقعه وإن تراداه ليفرق كل واحد منها لحم أضحيته .

(فائدةثان)

الأولى : إذا تلفت بعد الذبح أو سرقت أو أخذها من لا تتمكن مطالبته ولم يفرط صاحبها فلا ضمان عليه وإن فرط ضمن ما يجب به الصدقة منها فقط .

الثانية . اذا ولدت بعد التعين فحكم ولدها حكمها في جميع ما تقدم سواء حملت به بعد التعين أم قبله أما ما ولدته قبل التعين فهو مستقل في حكم نفسه فلا يتبع أمه .

الفصل السابع

فيما يوكل منها وما يفرق

قال الله تعالى (ولكل أمة جعلنا منسكاً ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير) وقال النبي صلى الله وسلم : كلو وادخروا وتصدقوا رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها وقال النبي صلى الله عليه وسلم كلو وأطعموا وادخروا رواه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع وهو أعم من الأول لأن الإطعام يشمل الصدقة على الفقراء والهدية للأغنياء وقال أبو بردة للنبي صلى الله عليه وسلم إني عجلت نسيكتي لأطعم أهلى وجيرانى وأهل دارى أي أهل محلتى .

وليس في هذه الآية والأحاديث نص في مقدار ما يوكل ويتصدق به ويهدى ولذلك اختلف العلماء رحمهم الله في مقدار ذلك فقال الإمام أحمد نحن نذهب إلى حدث عبد الله يأكل هو الثالث ويطعم من أراد الثالث ويتصدق بالثالث على المساكين وقال الشافعى : أحب أن لا يتتجاوز بالأكل والإدخار الثالث وأن يهدى الثالث ويتصدق بالثالث ويعنى الإمام أحمد بحدث عبد الله ما ذكره علقة قال بعث معى عبد الله (يعنى ابن مسعود) بهدية فأمرنى أن آكل ثلثا وأن أرسل إلى أهل أخيه عتبة بثلث وأن أتصدق بثلث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الضحايا والهدايا ثلث لك وثلث لأهلك وثلث للمساكين . ومراده بالأهل : الأقارب

الذين لا تعلوهم نقل هذين الأثرين في المعني ثم قال : ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في صفة أضحيية النبي صلى الله عليه وسلم قال : ويطعم أهل بيته الثالث ويطعم فقراء جيرانه الثالث ويتصدق على السؤال بالثالث رواه الحافظ أبو موسى الأصفهاني في الوظائف وقال حديث حسن ولأنه قول ابن مسعود وابن عمر ولم نعرف لهما مخالفًا في الصحابة فكان إجماعاً ١ هـ

والقول القديم للشافعى يأكل النصف ويتصدق بالنصف لقوله تعالى (فَكُلُوا مِنْهَا وَأطْعُمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) فجعلها بين اثنين فدل على أنها بينهما نصفين . قال في المعني والأمر في ذلك واسع فلو تصدق بها كلها أو بأكثرها جاز وإن أكلها كلها إلا أوقية تصدق بها جاز وقال أصحاب الشافعى : يجوز أكلها كلها ١ هـ .

وما ذكرناه من الأكل والإهداء فعلى سبيل الاستجواب لا الوجوب وذهب بعض العلماء الى وجوب الأكل منها ومنع الصدقة بجميعها لظاهر الآية والآحاديث ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في حجة الوداع من كل بدنة ببعضة فجعلت في قدر فطيخت فأكل من لحمها وشرب من مرقها رواه مسلم من حديث جابر .

ويجوز ادخار ما يجوز أكله منها لأن النهي عن الادخار منها فوق ثلاثة منسوخ على قول الجمهور وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بل حكمه باق عند وجود سببه وهو

المجاعة لحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحى منكم فلا يصبحن
بعد ثلاثة وفي بيته منه شيء فلما كان العام الم قبل قالوا
يا رسول الله تفعل كما فعلنا في العام الماضي فقال صلى الله
عليه وسلم كلوا وأطعموا وادخروا فإن ذلك العام كان في
الناس جهد فأردت أن تعينوا فيها متყق عليه فإذا كان في
الناس مجاعة ز من الأضحى حرم الادخار فوق ثلات وإلا فلا
بأس به .

ولا فرق فيما سبق من الأكل والصدقة والاهداء من
لحوم الأضحى بين الأضحية الواجبة والتطوع ولا بين
الأضحية عن الميت أو الحي ولا بين الأضحية التي ذبحها
من عنده أو التي ذبحها لغيره بوصية فإن الموصى إليه يقوم
مقام الموصى في الأكل والاهداء والصدقة فأما الوكيل عن
الحي فإن أذن له الموكل في ذلك أو دلت القرينة أو العرف
عليه فعله وإلا سلمها للموكل كاملة وهو الذي يقوم
بتوزيعها .

ويحرم أن يبيع شيئاً منها من لحم أو شحم أو دهن أو
جلد أو غيره لأنها مال أخرجه الله فلا يجوز الرجوع فيه
كالصدقة ولا يعطى الجائز شيئاً منها في مقابلة أجترته أو
بعضها لأن ذلك بمعنى البيع .

فاما من اهدى له شيء منها أو تصدق به عليه فله أن
يتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره لأنه ملكه ملكاً تاماً

فجاز له التصرف فيه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيته فدعا ب الطعام فأتى بخبز وأدم من أدم البيت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألم أر البرمة فيها لحم قالوا بل ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة قال عليها صدقة ولنا هدية وفي لفظ للبخاري ولكن لحم تصدق به على بريرة فأهدته لنا وسلم هو عليها صدقة وهو منها لنا هدية .

لكن لا يشتريه من أهداء أو تصدق به لأنه نوع من الرجوع في الهبة والصدقة وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال حملت على فرس في سبيل الله فأضاءعه الذي كان عنده فأردت أن اشتريه منه وظننت أنه بأئمه برضي الله عنه فسألت عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره وإن اعطاكه بدرهم فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيه .

فإن عاد إلى من أهداه أو تصدق به بارث مثل أن يهدى إلى قريب له أو يتصدق عليه ثم يموت فيرثه من أهداه أو تصدق به فإنه يعود إليه ملكاً تماماً يتصرف فيه كما شاء على وجه مباح لما روى مسلم عن بريدة رضي الله عنه أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إنني تصدقت على أمي بجارية وإنها ماتت فقال النبي صلى الله عليه وسلم وجب أجرك وردها عليك الميراث .

الفصل الثامن

فيما يجتنبه من أراد الأضحية

عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رأيتم هلال ذي الحجة وفي لفظ : اذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره رواه أحمد ومسلم وابو داود والترمذى والنمائى وابن ماجه وفي لفظ لمسلم وابى داود والنمائى فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئا حتى يضحي ولمسلم والنمائى أيضا وابن ماجه فلا يمس من شعره ولا بشره شيئا .

ففى هذا الحديث النهى عن اخذ شيء من الشعر أو الظفر أو البشرة من أراد أن يضحي من دخول شهر ذي الحجة حتى يضحي فان دخل العشر وهو لا يريد الأضحية ثم أرادها في اثناء العشر أمسك عن أخذ ذلك منذ إرادته ولا يضره ما أخذ قبل ارادته .

وقد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في هذا النهى هل هو للكرابة أو للتحريم والاصح أنه للتحريم لانه الأصل في النهى ولا دليل يصرفه عنه ولكن لا فدية فيه اذا أخذه لعدم الدليل على ذلك .

والحكمة في هذا النهى - والله أعلم - انه لما كان المضحى مشاركا للمحرم في بعض اعمال النسك وهو التقرب الى الله بذبح القربان كان من الحكمة أن يعطي بعض أحكامه وقد قال الله في المحرمين (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى

محله) .

وقيل الحكمة ان يبقى المضحى كامل الاجزاء للعتق من النار ولعل قائل ذلك استند الى ماورد من أن الله تعالى يعتقد من النار بكل عضو من الأضحية عضوا من المضحى لكن هذا الحديث قال ابن الصلاح غير معروف ولم نجد له سندأ ثبت به ثم هو منقوض بما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيمارجل مسلم أعتق امرءا مسلما استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار ولم ينه من أراد العتق عنأخذ شيء من شعره وظفره وبشرته حتى يعتق .

وقيل الحكمة : التشبه بالمحرم وفيه نظر فان المضحى لا يحرم عليه الطيب والنكاف والصيد واللباس المحرم على المحرم فهو مخالف للمحرم في أكثر الاحكام ثم رأيت ابن القيم أشار الى أن الحكمة توفير الشعر والظفر ليأخذه مع الأضحية فيكون ذلك من تمام الأضحية عند الله وكمال التبعيد بها . والله أعلم .

(تنبية) يتوهם بعض العامة أن من أراد الأضحية ثم أخذ من شعره أو ظفره أو بشرته شيئاً في أيام العشر لم تقبل أضحيته وهذا خطأ بين فلا علاقة بين قبول الأضحية والأخذ مما ذكر لكن من أخذ بدون عذر فقد خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالامساك ووقع فيما نهى عنه من الأخذ فعليه أن يستغفر الله ويتبوب اليه ولا يعود وأما أضحيته فلا يمنع

قبولها أخذه من ذلك .

وأما من احتاج إلى أخذ الشعر والظفر والبشرة فأخذها فلا حرج عليه مثل أن يكون به جرح فيحتاج إلى قص الشعر عنه أو ينكسر ظفره فيؤديه فيقص ما يتآذى به أو يتدلّى قشرة من جلده فتؤديه فيقصها فلا حرج عليه في ذلك كله .

(تبيه ثان) ظاهر الحديث وكلام أهل العلم أن نهي المضحي عن أخذ الشعر والظفر والبشرة يشمل ما إذا نوى الأضحية عن نفسه أو تبرع بها عن غيره وهو كذلك وذكر بعض الحشين من أصحابنا أن من تبرع بالأضحية عن غيره لا يشمله النهي وما ذكرناه أولى وأحوط . فأما من ضحى عن غيره بوكالة أو وصية فلا يشمله النهي بلا ريب .

وأما من يضحي عنه ظاهر الحديث وكلام كثير من أهل العلم أن النهي لا يشمله فيجوز له الأخذ من شعره وظفره وبشرته ويعيد ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحي عن آل محمد ولم ينقل أنه كان ينهاهم عن ذلك وذكر المؤخرون من أصحابنا أنه يشمل المضحي عنه فلا يأخذ من شعره ولا ظفره ولا بشرته من دخول شهر ذي الحجة أو من حين يعلم أنه سيضحي عنه إن كان لم يعلم حتى تدبر الأضحية وذلك لأنّه مشارك للمضحي في الشواب فشاركه في الحكم والله أعلم .

الفصل التاسع

في الذكاة وشروطها

آخرنا الكلام على الذكاة وشروطها وما يتعلق بها لأن
أحكامها عامة في الأضحية وغيرها .

الذكاة : نحر الحيوان البرى الحال أو ذبحه أو جرحه
في أي موضع من بدنه
فالنحر للابل / والذبح لمساواها / والجرح لكل ما لا يقدر
عليه إلا به من ابل وغيرها .

ويشترط لحل الحيوان بالذكاة شروط تسعه :
الاول : أن يكون المذكى من يمكن منه قصد التذكية
وهو المميز العاقل فلا يحل ما ذakah صغير دون التمييز ولا هرم
ذهب تميزه والتمييز فهم الخطاب والجواب بالصواب .
ولا يحل ما ذakah مجنون وسكران ومبسم ونحوهم لعدم
امكان القصد من هؤلاء .

وانما اشترط إمكان القصد لأن الله أضاف التذكية إلى
المخاطبين في قوله : (الا ما ذكيتم) وهو ظاهر في ارادة
ال فعل ومن لا يمكن منه القصد لا تتمكن منه الارادة .
الشرط الثاني : أن يكون المذكى مسلما أو كتابيا وهو
من ينتسب لدين اليهود أو النصارى . فاما المسلم فيحل
ما ذakah وان كان فاسقا أو مبتداعا ببدعة غير مكفرة أو صبيا مميز
أو امرأة لعموم الأدلة وعدم المخصص قال في المغني عن ابن
المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إباحة

ذبيحة المرأة والصبي قال وقدروي أن جارية لکعب بن مالك
 كانت ترعى غنما بسلم فأصيبت شاة منها فأدركتها فذكتها
 بحجر فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كلوها متفق
 عليه قال : وفي هذا الحديث فوائد سبع : احدها : إباحة
 ذبيحة المرأة / الثانية : إباحة ذبيحة الأمة / الثالثة . إباحة
 ذبيحة الحائض لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل /
 الرابعة : إباحة الذبح بالحجر / الخامسة : إباحة ذبح ما خيف
 عليه الموت / السادسة : حل ما يذبحه غير مالكه بغير إذنه /
 السابعة : إباحة ذبحه لغير مالكه عند الخوف عليه أهقت : وفائدة
 ثامنة وهي إباحة ذبح الجنب / وتاسعة وهي : أن الأصل في
 تصرفات من يصح تصرفه الحل والصحة حيث لم يسأل
 أذكرت اسم الله عليها أم لا وزاد في شرح المنتهي حل ذبيحة
 الفاسق والأقلف (١) فتكون الفوائد احدى عشرة .

وقول الشيخ رحمه الله في المعني : السادسة حل ما
 يذبحه غير مالكه بغير إذنه / إن كان مراده بالغير من كان
 أمينا عليه أو ذبحه لصلاحة مالكه فمسلم واضح وإن كان
 مراد ما يشمل الغاصب ونحوه ففيه خلاف يأتي إن شاء الله
 والحديث المذكور لا يدل على حل ما ذكره ولا عدمه لأن
 الذكارة فيه واقعة من العجارية التي ترعى الغنم وهي أمينة
 عليها ثم أنها لصلاحة مالكها أيضا .

وقوله : السابعة إباحة ذبحه لغير مالكه عند الخوف عليه

(١) الأقلف هو الذي لم يختن سمي بذلك لأن قلقته لم تقطع .

إن أراد به الإباحة المطلقة التي تقضي أن يكون مستوى الطرفين فيه نظر وإن أراد إباحة في مقابلة المنع فلا تناهى الوجوب فمسلم وذلك أن الأمين إذا رأى فيما أؤتمن عليه خوف ضياع أو تلف وجب عليه أن يتدارك ذلك لأنه مؤتمن عليه يجب عليه فعل الأصلاح ففي مثل هذه الصورة يجب على الراعي تذكيتها لانه أصلح الأمرين وهو أمين مقبول قوله في خوف التلف أما غير الأمين فلا يجب عليه ذلك إن خاف تبعة والله أعلم .

ومقتضى ما سبق حل ذكاة الأقلف بدون كراهة وهو ظاهر النصوص واطلاق كثير من أصحابنا منهم صاحب المتنبي ونقل في المغني عن ابن عباس لا تؤكل ذبيحة الأقلف وأن عن الإمام أحمد مثله قال في الرعاية وعنده تكره ذبيحة الأقلف والجنب والهائض والنفسياء وجزم بكراهة ذكاة الأقلف في الأقنان .

واما الكتابي : فيحل ما ذakah بالكتاب والسنة والاجماع .
اما الكتاب فقوله تعالى (اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) قال ابن عباس رضي الله عنهما طعامهم ذبائحهم وروى ذلك عن مجاهد وسعيد والحسن وغيرهم .

واما السنة ففي صحيح مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن امرأة يهودية أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها (الحادي) وفي مسند الإمام

عن أنس أيضاً أن يهودياً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خبيث شعير وإهالة سنخة فأجابه . والاهالة السنخة الشحم المذاب اذا تغيرت رائحته وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن مغفل قال كنا محاصرين قصر خير فرمى انسان بجراب فيه شحم وفي صحيح مسلم قال فالترمته فقلت لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم متسبماً .

واما الاجماع فقد حكى اجماع المسلمين على حل ذبائح أهل الكتاب غير واحد من العلماء منهم صاحب المغني وشيخ الاسلام ابن تيمية وابن كثير في تفسيره قال شيخ الاسلام : ومن المعلوم أن حل ذبائحهم ونسائهم ثبت بالكتاب والسنة والاجماع قال وما زال المسلمون في كل عصر ومصر يأكلون ذبائحهم فمن خالف ذلك فقد انكر اجماع المسلمين اه .

واختلف العلماء رحمة الله هل يشترط لحل ما ذakah الكتبي أن يكون أبواه كتابين أو أن المعتبر هو بنفسه بقطع النظر عن أبيه ؟ فالمشهور من المذهب أن ذلك شرط وأنه لا يحل ما ذakah كتابي أبوه أو أمه من المجبوس أو نحوهم والصحيح أن ذلك ليس بشرط وأن المعتبر هو بنفسه فإذا كان كتابياً حل ما ذakah وإن كان أبواه أو أحد هما من غير أهل الكتاب قال شيخ الإسلام ابن تيمية : الصواب المقطوع به أن كون الرجل كتابياً أو غير كتابي هو حكم يستقيده بنفسه لا بنسبة فكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان

أبوه أو جده داخلا في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعد ذلك وهذا مذهب جمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك والمنصوص الصريح عن أحمد وإن كان في ذلك بين أصحابه تزاع معروف وهذا القول هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم ولا أعلم في ذلك بينهم تزاعا وقد ذكر الطحاوى أن هذا إجماع قديم اهـ

وأما غير الكتابي فلا يحل ما ذاكاه لمفهوم قوله تعالى
ـ (وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم) قال الخازن في
ـ تفسيره أجمعوا على تحريم ذبائح المجوس وسائر أهل
ـ الشرك من مشركي العرب وبعدة الأصنام ومن لا كتاب له
ـ وقال الإمام أحمد : لا أعلم أحدا قال بخلافه إلا أن يكون
ـ صاحب بدعة .

الشرط الثالث : أن يقصد التذكية فإن لم يقصد التذكية
لم تحل الذبيحة مثل أن تصول عليه بهيمة فيذبحها للدفاع
عن نفسه فقط أو يريد قطع شيء فتصيب السكين حلق
بهيمة فلا تحل لقوله تعالى (إلا ما ذكرتكم) فأضاف الفعل
إلى المخاطبين وهو فعل خاص (تذكية) فيحتاج إلى نيته
لقول النبي صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما
لكل أمرٍ ما نوى .

وهل يتشرط مع ذلك أن يقصد الأكل؟ على قولين أحدهما لا يتشرط فلو ذكراها للا راحتها أو تنفيذا ليمين حلف به كقوله والله لا أذبحن هذه الشاة فذبحها لتنفذ بمنه فقط حلت

لعموم الأدلة / القول الثاني أنه يشترط اختاره الشيخ تقى الدين فقال : و اذا لم يقصد المذكى الأكل أو قصد حل يمينه لم تبح الذبيحة اه .

وفي سنن النسائي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهمما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مامن إنسان قتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها إِلَّا سأله الله عز وجل عنها وفي رواية عنها يوم القيمة قيل يا رسول الله فما حقها قال حقها أن تذبحها فتأكلها ولا تقطع رأسها فترمي بها وله من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل عصفوراً عبثاً عج إلى الله يوم القيمة يقول إِن فلاناً قتلني عبثاً ولم يقتلني لنفعة . ونقل صاحب الفروع عن صاحب الفنون وهو ابن عقيل الحنبلي أَن بعض المالكية قال له : الصيد فرجة ونزهة ميتة لعدم قصد الأكل قال وما أحسن ما قال لأنك عبث محرم ولا أحد أحق بهذا من مذهب أحمد حيث جعل في إحدى الروايتين كل حظر في مقصود شرعي يمنع صحته اه .

الشرط الرابع : أَن لا يذبح لغير الله مثل أَن يذبح تقبلاً لصنم أو وثن أو صاحب قبر أو يذبح تعظيمياً ملوك أو رؤساء أو وزيراً أو وجيهاً أو والدِ أو غيرهم من المخلوقين فاذبح لغير الله لم يحل وإن ذكر اسم الله عليه لقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم - إلى قوله - وما ذبح على النصب) وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله من ذبح لغير الله رواه

مسلم من حديث على بن أبي طالب رضي الله عنه .
الشرط الخامس : أذ لا يهل لغير الله به بأن يذكر عليه
اسم غير الله مثل أذ يقول باسم النبي أو باسم جبريل أو
باسم الحزب الفلانى أو الشعب الفلانى أو الملك أو الرئيس
أو نحو ذلك فان ذكر عليه اسم غير الله لم يحل وإن ذبح
له أو ذكر معه اسمه لقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم
ـ إلى قوله ـ وما أهل لغير الله به) وقد ذكر ابن كثير في
تفسيره الاجماع على تحريم ما أهل لغير الله به .

الشرط السادس : أذ يسمى الله عليها لقوله تعالى
(فَكُلُوا مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ)
وقوله (وَلَا تَأْكُلُوا مَا لَمْ يُذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنْ هُوَ لِفُسْقٍ)
وقول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهى الدم وذكر اسم الله
عليه فكلوا أخرجه الجماعة واللفظ للبخاري فشرط النبي
صلى الله عليه وسلم للحل ذكر اسم الله عليه مع إنها الدم .
ويشترط أن تكون التسمية عند إرادة الذبح فلو فصل
بينها وبين الذبح بفواصل كثيرة لم تنفع لقوله تعالى (فَكُلُوا
مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) وقوله صلى الله عليه وسلم (وَذَكْرُ اسْمِ
اللَّهِ عَلَيْهِ) وكلمة عليه تدل على حضوره وأن التسمية تكون
عند الفعل ولأن التسمية ذكر مشترط لفعل فاعتبر اقتراها به
لتصح نسبتها إليه لكن لو كان الفصل من أجل تهيئة
الذبيحة كاضجاعها وأخذ السكين لم يضر ما دام يريد
التسمية على الذبح لا على فعل التهيئة قياسا على ما لو

فصل بين أعضاء الوضوء لأمر يتعلق بالطهارة °
ويشترط أن تكون بلفظ باسم الله فلو قال باسم الرحمن
أو باسم رب العالمين لم تجز هذا هو المشهور من المذهب /
والصواب أنه إذا أضاف التسمية إلى ما يختص بالله كالرحمن
ورب العالمين ونزل الكتاب وخالق الناس أو إلى ما يشركه
فيه غيره وينصرف إليه تعالى عند الإطلاق ونواه به كالمولى
والعظيم ونحوهما مثل أن يقول باسم الرحمن أو باسم
العظيم وينوى به الله فإنه يجزئ لحصول المقصود بذلك
والله أعلم °

يعتبر أن تكون التسمية على ما أراد ذبحه فلو سمي
على شاة ثم تركها إلى غيرها أعاد التسمية وأما تغيير الآلة فلا
يضر فلو سمي وبهذه سكين ثم ألقاها وذبح بغيرها فلا
بأس °

واختلف العلماء رحمهم الله فيما إذا ترك التسمية على
الذبيحة فهل تحل الذبيحة على ثلاثة أقوال °
أحدها : أنها تحل سواء ترك التسمية عالماً ذاكراً أم جاهلاً
ناسياً وهو مذهب الشافعى بناء على أن التسمية سنة
لاشرط °

الثاني : أنها تحل إن تركها نسياناً ولا تحل إن تركها عمداً
ولو جاهلاً وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور
عنه وهنا فرقاً بين النسيان والجهل فقالوا إن ترك التسمية
ناسياً حل الذبيحة وإن تركها جاهلاً لم تحل كما فرق

أصحابنا بين الذبيحة والصيد فقالوا في الذبيحة كما ترى
وقالوا في الصيد إن ترك التسمية عليه لم يحل سواء تركها
عالما ذاكرا أم جاهلا ناسيا .

القول الثالث : أنها لا تحل سواء ترك التسمية عالما
ذاكرا أم جاهلا ناسيا وهو إحدى الروايتين عن أحمد قدمه
في الفروع و اختاره أبو الخطاب في خلافه وشيخ الإسلام ابن
تيمية وقال إنه قول غير واحد من السلف .

وهذا هو القول الصحيح لقوله تعالى (ولا تأكلوا ما
لم يذكر اسم الله عليه) وهذا عام ولقول النبي صلى الله
عليه وسلم (مأنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا) ففرق بين
إنهار الدم وذكر اسم الله على الذبيحة في شرط الحل فكما
أنه لو لم ينهر الدم ناسيا أو جاهلا لم تحل الذبيحة فكذلك
إذا لم يسم لأنهما شرطان قرن بينهما النبي صلى الله عليه
وسلم في جملة واحدة فلا يمكن التفريق بينهما إلا بدليل
صحيح ولأن التسمية شرط وجودي والشرط الوجودي
لا يسقط بالنسيان كما لو صلى بغیر وضوء ناسيا فان صلاته
لا تصح وكما لو رمى صيدا بغیر تسمية ناسيا فان الصيد
لا يحل عند المفرقين بين الذبيحة والصيد وكما لو ذبح بغیر
تسمية جاهلا فان الذبيحة لا تحل عند المفرقين بين الجهل
والنسيان مع أن الجهل عذر مقرون بالنسيان في الكتاب
والسنة ومساوي له وربما يكون أحق بكونه عذرا كجهل
حديث العهد بالإسلام الذي لم يمض عليه زمن يتمكن من

العلم فيه .

فإن قيل : ما الجواب عن قوله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا
ان نسينا أو أخطأنا) وقد فعل سبحانه وتعالى وقوله تعالى
(وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم) والجاهل مخطيء والناسى لم يتعمد قلبه وقد رفع
الله عنهم المؤاخذة والجناح .

قلنا الجواب أنتا تقول بمقتضى هاتين الآيتين الكريمتين
ولا نعدو قول ربنا فمن ترك التسمية على الذبيحة ناسيها
أو جاهلا فلا مؤاخذة عليه ولا جناح لكن لا يلزم من
اتفاقهما عنه حل ذبيحته فإن حل ذبيحته أثر حكم وضعى
حيث انه مرتب على شرط يوجد بوجوده وينتفي باتفاقه
وأما المؤاخذة والجناح فهما أثر حكم تكليفى من شرطه
الذكر والعلم فلذلك اتفقى باتفاقهما .

يوضح ذلك : أنه لو صلى بغير وضوء ناسيها فلا مؤاخذة
عليه ولا جناح ولا يلزم من اتفاقهما عنه صحة صلاته
فصلاته باطلة وإن كان ناسيها لفقد شرطها الوجودي وهو
الوضوء .

ويوضح ذلك أيضا : أنه لو ذبحها في غير محل الذبح
ناسيها أو جاهلا فلا مؤاخذة عليه ولا جناح ولا يلزم من
اتفاقهما عنه حل ذبيحته فذبيحته حرام لفقد شرطها
الوجودي وهو إنها الدم في محل الذبح .

فإن قيل ما الجواب عما ثبت في صحيح البخاري وغيره
من حديث عائشة رضى الله عنها أن قوماً قالوا للنبي صلى
الله عليه وسلم إن قوماً يأتوننا بلحם لا ندري أذكروا اسم
الله عليه أم لا فقال سموا عليه أنتم وكلوه قالت كانوا
حديثى عهد بالكفر .

قلنا : الجواب : أتنا نقول بمقتضى هذا الحديث وانه
لو اتنا من تحل ذكاته من مسلم أو كتابي بلحمة حل لنا
أكله وان كنا لاندري هل ذكر اسم الله عليه أو لا لأن
الأصل في التصرفات الواقعية من أهلها الصحة حتى يقوم
دليل الفساد ولستنا مخاطبين بفعل غيرنا وانما نخاطب بفعلنا
نحن وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك حيث
قال (سموا عليه أنتم وكلوه) كأنه يقول أنتم مخاطبون
بالتسمية عند فعلكم وهو الأكل فسموا عليه وأما الذبح
والتسمية عليه فمخاطب به غيركم فعليكم ما حملتم وعليهم
ما حملوا وليس يعني أن تسميتكم بهذه تغنى عن التسمية
على الذبح وذلك لأن الذبح قد فات .

وليس في الحديث دليل على سقوط التسمية بالجمل
ولا على أنها ليست بشرط لحل الذبيحة لأنه ليس فيه أنهم
تركوا التسمية فأحل لهم النبي صلى الله عليه وسلم اللحم
 وإنما فيه أنهم لا يدركون أذكروا اسم الله عليه أم لا والأصل
أن الفعل وقع على الصحة بل قد يقال إن في الحديث دليلاً
على أن التسمية شرط لحل الذبيحة وأنه لا بد منها وإلا لما

أشكل حكم هذا اللحم على الصحابة حتى سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عنه ثم لو كانت التسمية غير شرط أو كانت تسقط في مثل هذه الحال لقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم وما يضركم إذا تركوها أو نحو هذا الكلام لأنه أبين وأبلغ في إظهار الحكم وسقوط التسمية ولم يرشدهم إلى ما ينبغي أن يعتنوا به وهو التسمية على فعلهم ٠

فإن قيل ما الجواب عن الآثار التي احتاج بها من لا يرى أن التسمية شرط لحل الذبحة أو أنها تسقط بالنسیان ٠

قلنا : الجواب أن هذه الآثار لاتصح مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هي موقوفة على بعض الصحابة على ما في أسانيدها من مقال فلا يعارض بها ظاهر الكتاب والسنة ٠

فإن قيل ما الجواب عما قاله ابن جرير رحمة الله من أن القول بتحريم ما لم يذكر اسم الله عليه نسيانا خارج عما عليه الحجة مجتمعة من تحليله يعني أن الإجماع على تحليل ما لم يذكر اسم الله عليه نسيانا فالقول بتحريمه خارج عن الإجماع ٠

قلنا : الجواب عليه أنه مرفوع بما نقله غيره من الخلاف فيه فقد قال شيخ الإسلام إن القول بالتحريم قول غير واحد من السلف وقد قال ابن كثير إنه مروي عن ابن عمر ونافع مولاه وعامر الشعبي ومحمد بن سيرين وهو روایة عن الإمام

مالك ورواية عن أحمد بن حنبل نصرها طائفه من أصحابه
المتقدمين والمتاخرين وهو اختيار أبي ثور وداود الظاهري
واختار ذلك أبو الفتوح محمد بن محمد بن علي الطائى من
متاخرى الشافعية فى كتابه الأربعين قال ابن الجوزي والى
هذا المعنى ذهب عبد الله بن يزيد الحظمي قلت واختاره
ابن حزم وذكر أدله وأجاب عن الآثار المرويّة في الحل^٠
فإن قيل إن تحريمها إضاعة للمال والنبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن إضاعة المال^٠

فالجواب : أن الذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها
ليست بمال لأنها ميتة حيث لم تذكر ذكارة شرعية لفقد شرط
من شروط الذكارة فليس تحريمها باضاعة للمال وإنما هو
امتثال وطاعة لله تعالى في قوله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم
الله عليه) على أن تحريم أكلها لا يمنع من الاتقاء بجلدها
بعد تطهيره بالدجاج ولا يمنع من الاتقاء بشحمها وودتها
على وجه لا يتعدى كطي리 السفن وإيقاد المصاصح ونحو ذلك
فعن ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين رضي الله عنها قالت مر
النبي صلى الله عليه وسلم بشاة يجرونها فقال لو أخذتم
إها بها فقالوا إنها ميتة قال يظهرها الماء والقرظ) أخرجه
أبو داود والنسائي وعن ابن عباس رضي الله عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا دبغ الإهاب فقد طهر رواه
مسلم . وعنه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
مر بشاة ميتة فقال هلا استمتعتم بها هبها قالوا إنها ميتة قال

إنما حرم أكلها رواه البخاري ٠

فإن قيل : إن في تحريمها حرجاً وتضييقاً على الناس حيث يكثر نسيان التسمية فيكثر ما يضيع عليهم من أموالهم وقد نهى الله سبحانه الحرج في الدين فقال تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ٠

فالجواب : أنتا تقول بمقتضى هذه الآية الكريمة وأن دين الإسلام ليس فيه - والله الحمد - حرج ولا ضيق فكل شيء أمر الله به فلا حرج في فعله وكل شيء نهى الله عنه فلا حرج في تركه لمن قويت عزيمته وصحت رغبته في دين الله وهذا هو الجهاد أمر الله به وهو من أشق شيء على النفوس من حيث طبيعتها لما فيه من عرض الرقاب للسيوف وترك الأموال والأولاد والمالوف ومع هذا نهى بعد الأمر به أن يكون قد جعل علينا في الدين حرجاً فقال تعالى (وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج) وأي حرج في اجتناب ذبيحة لم يذكر اسم الله عليها يتركها طاعة لربه في قوله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وهو ليس مضطراً إليها لا واضطر إليها في مخصوصة غير متجرأ على لامن لوعنته رحمة ربها وحلت له ٠

ثم إن في تحريم الذبيحة إذا لم يذكر اسم الله عليها نسياناً تقليلاً للنسيان فإن الإسلام إذا حرمتها بعد أن ذبحها وتشوّقت نفسه لها من أجل أنه لم يُسمّ الله عليها فسوف يتتبه في المستقبل ولا ينسى التسمية ٠

وبعد فإنما أطلنا الكلام في هذا لأهميته ولأن الإنسان ربما لا يظن أن القول بتحريم الذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها نسياناً يبلغ إلى هذا المكان من القوة والله الموفق .
(تسمة) يشترط التلفظ بالتسمية إلا مع العجز عن النطق فتكتفى الإشارة .

الشرط السابع : أن تكون الذكاة بمحدد ينهر الدم غير سن وظفر من حديد وحجر وخشب وزجاج وغيرها لحديث رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبسة رواه الجماعة وقوله وسأحدثكم عن ذلك إلى آخره زعم ابن القطان أنها مدرجة نقله عنه ابن حجر في الدرائية وهذا الزعم مردود بما جاء في بعض روایات البخاري بلفظ : غير السن والظفر فإن السن عظم والظفر مدى الحبسة وبأن الأصل عدم الإدراج فلا يصار إليه إلا بدليل لفظي أو معنوي .

فإن ذبحها بغير محدد مثل أن يقتلها بالختق أو بالصعق الكهربائي أو غيره أو بالصدم أو بضرب الرأس ونحوه حتى تموت لم تحل وإن ذبحها بالسن أو بالظفر لم تحل / وإن جرى دمها بذلك .

وظاهر الحديث لا فرق في السن والظفر بين أن يكونا متصلين أو منفصلين من آدمي أو غيره للعموم خلافاً للحنفية حيث

خصوصه بالمتصل وقالوا إن الواقع من فعل الجبسة وظاهر تعليلهم أنه خاص بظفر الآدمي قال في المغني ردا عليهم : ولنا عموم حديث رافع ولأن ما لم تجز الذكارة به متصلة لم تجز به منفصلة كغير المحدد اه وفي تشبيهه بغير المحدد غموض .

وقد علل النبي صلى الله عليه وسلم منع الذكارة بالسن بأنه عظم فاختلف العلماء رحمة الله هل الحكم خاص في محله وهو السن أو عام في جميع العظام لعموم علته على قولين :

أحدهما : أنه خاص في محله وهو السن وأما ما عداه من العظام فتحل الذكارة به وهو مذهب أبي حنيفة والمشهور من مذهب أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لو أراد العموم لقال غير العظم والظفر لكونه أخص وأبين والنبي صلى الله عليه وسلم أعطى جوامع الكلم ومفاتيح البيان ولأننا لا نعلم وجه الحكمة في تأثير العظم فكيف نعدى الحكم مع الجهل .

الثاني : أن الحكم عام في جميع العظام لعموم العلة وهو قول الشافعى وأحدى الروايتين عن أحمد لأن النص على العلة يدل على أنها مناط لحكم متى وجدت وجد الحكم وتخصيص السن بالذكر قد يكون من أجل أنه عادة يرتكبها بعض الناس بالتدذكرة به ثم أشار إلى عموم الحكم بذكر العلة أو يقان إن تعليله بكونه عظما يدل على أنه كان من

المقرر عندهم أن العظام لا يذكي بها وهذا القول
أحوط .

وأما كوننا لا نعلم وجه الحكمة في تأثير العظم فهذا
لا يمنع من تعدية الحكم إلى ما ينطبق عليه اسم العظم
لأنه معلوم على أنه يمكن أن يقال : وجه الحكمة أنه إن
كان العظم ظاهرا فهو طعام إخواننا من الجن ففي الذبح به
تلويت له بالنجاسة / وإن كان العظم نجساً فليس من
الحكمة أن يكون وسيلة للذكارة التي بها تطهير الحيوان
وطبيه للتضاد والله أعلم .

وأما الظفر فعلله النبي صلى الله عليه وسلم بمدى الحبشه
وظاهر التعليل مشكل إن قلنا إن الحكم عام بعموم علته
لأنه يقتضى منع الذكارة بما يختص به الحبشه من المدى
 ولو كان حديداً أو خشباً أو نحوهما مما تجوز الذكارة به .
والأقرب عندي أن الأصل في ذلك أن الحبشه كانوا يذبحون
 بأظافرهم فنهى الشارع عن ذلك لأنه يقتضي مخالفة النطرة
 من وجهين :

أحدهما : أنه يستلزم توفير الأظافر ليدبح بها وهذا
مخالف للنطرة التي هي تقليم الأظافر .

الثاني أن في القتل بالظفر مثابه لسباع البهائم
والطيور التي فضلنا عليها ونهينا عن التشبه بها ولذلك
تجد الإنسان لا يشبه بالبهائم إلا في مقام الدم .

الشرط الثامن : إنها الردم أي إجراؤه لقول النبي صلى

الله عليه وسلم (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل) قوله حالان :

الحال الأولى : أذ يكون المذكى غير مقدور عليه مثل
أن يهرب أو يسقط في بئر أو في مكان سحيق لا يمكن
الوصول إليه أو يدخل مقدمه في غار بحيث لا يمكن الوصول
إلى رقبته أو نحو ذلك فيكتفى في هذه الحال إنها الدم في
أى موضع كان من بدنـه حتى يموت والأولى أن يتحرى
أسرع شيء في موته وفي الصحيحين من حديث رافع بن خديج
رضي الله عنه أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه
وسلم في غزوة فأصابوا إبلا وغنما فند منها
بعير فرمـاهـ رـجـلـ فـجـسـهـ فـقـالـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ إـنـ
لهـذـهـ الـابـلـ أـوـ اـبـدـ كـأـوـابـدـ الـوـحـشـ فـاـذـاـ غـلـبـكـمـ مـنـهـ شـيـءـ
فـاصـنـعـواـ بـهـ هـكـذـاـ وـفـ لـفـظـ لـسـلـمـ فـنـدـ عـلـيـنـاـ بـعـيرـ مـنـهـاـ
فـرـمـيـنـاهـ بـالـنـبـلـ حـتـىـ وـهـصـنـاهـ وـهـصـنـاهـ : رـمـيـنـاهـ رـمـيـاـ شـدـيـداـ
حـتـىـ سـقـطـ عـلـىـ الـأـرـضـ وـقـالـ اـبـنـ عـبـاسـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ ماـ
أـعـجزـكـ مـنـ الـبـهـائـمـ مـاـ فـيـ يـدـيـكـ فـهـوـ كـالـصـيـدـ وـفـيـ بـعـيرـ تـرـدـيـ
فـيـ بـئـرـ مـنـ حـيـثـ قـدـرـتـ عـلـيـهـ فـذـكـهـ رـوـاهـ الـبـخـارـيـ تـعـلـيقـاـ
قـالـ وـرـأـيـ ذـلـكـ عـلـىـ وـابـنـ عـمـ وـعـائـشـةـ .

الحال الثانية : أن يكون مقدورا عليه بحيث يكون حاضرا أو يمكن إحضاره بين يدي المذكى فيشترط أن يكون الإنها فى موضع معين وهو الرقبة قال ابن عباس رضي الله عنهما : الذکاة فى الحلق واللبة وقال عطاء لا ذبعم ولا نحر

الا في المذبح والمنحر ذكره البخاري عنهم تعليقاً
وتمام ذلك بقطع أربعة أشياء وهي :

١ - الحلقوم وهو مجرى النفس وفي قطعه حبس النفس
الذى لا بقاء للحيوان مع انحباسه .

٢ - المرء وهو مجرى الطعام والشراب وفي قطعه منع
وصول الغذاء إلى الحيوان من طريقه المعتمد .

٣ - الودجان وهو عرقان غليظان محيطان بالحلقوم
والمرء وفي قطعهما تفريغ الدم الذى به بقاء الحيوان حيا
وتنقية الحيوان من انحباس الدم الضار فيه بعد الموت .

فمن قطع هذه الأشياء الأربع حللت المذكاة باجماع أهل
العلم ثم اختلفوا :

فقال بعضهم لا بد من قطع الأربع كلها ونقله النوى
عن الليث وداود وقال اختاره ابن المنذر قلت وهو رواية
عن أحمد نقلها في المغني والإنصاف وقال اختاره أبو بكر
وابن البناء وجزم به في الروضة واختاره أبو محمد الجوزي
قال في الكافي الأولى قطع الجميع .

القول الثاني : لا بد من قطع ثلاثة معينة وهي : إما :
(الحلقوم والودجان) كما هو مذهب مالك ونقله في
الإنصاف عن الإيضاح وإما : (المرء والودجان) نقله

في الإنصاف عن كتاب الاشارة ٠

القول الثالث : لا بد من قطع ثلاثة اثنان منها على التعيين واحد غير معين وهي (الحلقوم والمرىء وأحد الودجين) وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد وأحد القولين في مذهب أبي حنيفة ٠

القول الرابع : لا بد من قطع ثلاثة بدون تعيين وهي : إما (الحلقوم والودجان) وأما (المرىء والودجان) وإما (الحلقوم والمرىء وأحد الودجين) وهو المشهور من مذهب أبي حنيفة وأحد الوجهين في مذهب أحمد اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وقال إن قطع الودجين أبلغ من قطع الحلقوم وأبلغ في إنها الرد ٠

القول الخامس : لا بد من قطع اثنين على التعيين وهما : إما (الحلقوم والمرىء) وهو المشهور من مذهب أحمد والشافعى قال شيخ الإسلام ابن تيمية وعلى هذا فقطع أحد الودجين والحلقوم أولى بالإباحة من قطع الحلقوم والمرىء وأما : (الودجان) فقط وهو إحدى الروايات عن أحمد ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية ونقل عن مالك المشهور عنه ما سبق وذكره في الإنصاف عن الرعاية والكافى قلت عبارة الكافى : وإن قطع الأوداج وحدها فينبغي أن تحل إستدلالاً بالحديث والمعنى أهـ ويعنى بالحديث ما رواه أبو داود في النهى عن شريطة الشيطان وسنذكره إن شاء الله

ويعني بالمعنى ما في قطع الأوداج من إنهاار الدم المنصوص على اعتباره ٠

فهذه أراء العلماء فيما يشترط قطعه في محل الذكاة ثم اختلفوا أيضاً فيما يشترط قطعه من ذلك هل يشترط فيه تمام القطع بحيث ينفصل المقطوع بعضه عن بعض أو لا يشترط على قولين :

أحدهما : لا يشترط فلو قطع بعض ما يجب قطعه حلت الذبيحة وإن لم ينفصل بعض المقطوع عن بعض وهو المشهور من مذهب أحمد وظاهر مذهب أبي حنيفة وهو الصواب إذا حصل إنهاار الدم بذلك لحصول المقصود ٠

الثاني : يشترط فيجب أن يستوعب القطع ما يجب قطعه بحيث ينفصل بعض المقطوع عن بعض وهو قول مالك والشافعى وبعض أصحاب أحمد ٠

واختلفوا أيضاً هل يشترط أن يكون القطع من ناحية الحلق أو لا يشترط على قولين :

أحدهما : لا يشترط فلو ذاكها من قفا الرقبة حلت إن وصل إلى محل الذكاة قبل أن تموت وهو مذهب أبي حنيفة والشافعى وأحمد وهو الصواب لحصول الذكاة بذلك ٠

الثاني : يشترط فلو ذبحة من قفا الرقبة لم تحل وهو
مذهب مالك .

وسبب اختلاف العلماء فيما يشترط قطعه في الذكاة وفي
كيفيته أنه ليس في النصوص الواردة ذكر ما يقطع وإنما
فيها اعتبار إنهاز الدم وفيها أيضاً تعين الأوداج بالقطع فيما
رواه أبو داود عن ابن عباس وابي هريرة رضي الله عنهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شريطة الشيطان وهي التي
تذبح فيقطع الجلد ولا تفرى الأوداج ثم ترك حتى تموت
وفيما رواه ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم سئل عن الذبح بالليلة (١) فقال :
كل ما أفرى الأوداج إلا سنا أو ظفرا وفيما أخرجه الطبراني
عن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : كل ما أفرى الأوداج ما لم يكن قرض سن أو حز
ظفر . وهذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة لا تقو بـها الحجة
بـمفردها إلا أنها تعـضـد بـمعـنىـ ما ثـبـتـ فـيـ الصـحـيـحـيـنـ منـ حـدـيـثـ
رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(ما أنـهـرـ الدـمـ وـذـكـرـ اـسـمـ اللـهـ عـلـيـهـ فـكـلـوـاـ مـاـ لـمـ يـكـنـ سـنـ أوـ
ظـفـرـ) فـعـلـقـ الـحـكـمـ عـلـىـ إـنـهـارـ الدـمـ وـمـنـ الـعـلـومـ أـنـ أـلـبـغـ مـاـ يـكـونـ
بـهـ إـنـهـارـ قـطـعـ الـوـدـجـينـ .

(١) قال في النهاية : **اللـيـطـ قـشـرـ القـصـبـ وـالـقـنـاةـ وـكـلـ شـءـ**
كـانـتـ لـهـ صـلـبـةـ وـمـتـانـةـ وـالـقـطـعـةـ مـنـهـ : لـيـطـةـ

وعلى هذا فيشترط لحل الذبيحة بالذكاة قطع الودجين
فلو ذبها ولم يقطعهما لم تحل ولو قطعهما حلت وإن لم يقطع
الحلقوم أو المرء ٠

قال ابن عباس رضي الله عنهم : كل ما أفرى الأوداج غير
مترد ذكره عنه في المحتوى وقال وعن النخعي والشعبي وجابر
بن زيد ويحيى بن يعمر كذلك ٠ وقال عطاء : الذبح قطع
الأوداج (١) وقال سفيان الثوري إن قطع الودجين فقط
حل أكله ٠

وليس في اشتراط قطع الحلقوم والمرء نص يجب المصير
إليه قال ابن رشد في بداية المجتهد وأما من اشترط قطع
الحلقوم والمرء فليس له حجة من السماع وأكثر من ذلك
من اشترط المرء والحلقوم دون الودجين اه ٠
والرقبة كلها محل للذكاة فلو ذكرى من أعلى الرقبة أو
أسفلها أو وسطها حلت الذبيحة لكن الأفضل نحر الأبل وذبح
ما سواها ٠

والنحر : يكون في أسفل الرقبة مما يلي الصدر في
الوهدة التي بين الصدر وأصل العنق ٠
والذبح : يكون فيما فوق ذلك إلى اللحين فلو ذبها

(١) ذكره عنه البخاري تعليقا

من فوق الجوزة وهي العقدة الناتئة في أعلى الحلق من
وصارت العقدة تبع الرقبة حلت الذبيحة على القسول
الصحيح لأن ذلك من الرقبة وهي محل الذكاة .

وإن قطع الرأس مرة واحدة حلت لحصول الذكاة بذلك
وقد روى ابن حزم من طريق ابن أبي شيبة عن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه أنه سئل عن رجل ضرب عنق بغير
بالسيف وذكر اسم الله فقطعه فقال علي رضي الله عنه ذكاة
وجيئ أي سريعة وقال ابن عمر وابن عباس وأنس رضي الله
عنهم إذا قطع الرأس فلا يأas ذكره البخاري تعليقا .

وإن شرع يذبحها فرأى في السكين خللا فألقاها وأخذ
غيرها ثم أتم الذكاة قبل موت الذبيحة حلت وكذلك لو
رفع يده بعد أن شرع في ذبحها ليستمكן منها ثم أتم الذكاة
قبل موتها حلت لحصول المقصود بذلك وليس بأقل حالا
ما أكل السبع فادركتناه حيا وذكيناها فإنه حلال بنص
القرآن .

وإذا حصلت الذكاة لما أصابها سبب الموت حلست إذا
أدركتها وفيها حياة لقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم
ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة
والمردية والنطيرة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم) فالمخنقة
المنجس نفسها والموقوذة المضروبة بعضا ونحوها حتى

تدهور حياتها والتردية الهادئة من جبل أو في بئر ونحوه والنطية التي نطحتها أختها حتى أردها وما أكل السبع ما أكلها ذئب ونحوه فكل هذه الخمس إذا ذكيرت قبل أذ تموت فهي حلال / ويعرف عدم موتها بأحد أمرين :

الأول : الحركة فمتى تحركت بعد ذكاتها بحركة قليلة أو كثيرة ييد أو رجل أو عين أو أذن أو ذنب حلت قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قوله تعالى (إلا ما ذكيرت) إن مصعد بذنبها أو ركبت برجلها أو طرفت بعينها فـ كل وقال نحوه غير واحد من السلف ولأن الحركة دليل بين على بقاء الروح فيها إذ الميت لا يتحرك .

الأمر الثاني : جريان الدم بقوة لقول النبي صلى الله عليه وسلم (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فـ كل) فمتى ذكير فجرى منها الدم الأحرى الذي يخرج من المذكى المذبوح عادة حلت وإن لم تتحرك قاله شيخ الإسلام ابن تيمية قال والناس يفرقون بين دم ما كان حيا ودم ما كان ميتا فإن الميت يجمد دمه ويسود / قلت ولذلك يكون باردا ويخرج بطينا .

وإذا شك في وجود ما يعرف به عدم الموت بأن شك في حركتها أو في حمرة الدم وجريانه كما يجري دم المذبوح عادة لم تحل الذبيحة لقوله تعالى (إلا ما ذكيرت) وما

شكنا في بقاء حياته لم تتحقق ذكاته ٠

فإن قيل : الأصل بقاء الحياة فلنحكم به فتحل الذبيحة
إلا أن تيقن الموت ٠

فالجواب : الأصل بقاء الحياة لكن عارضه ظاهره أقوى
منه وهو السبب المفضي إلى الموت فأنيط الحكم به ما لم
تحقق بقاء حياته ٠

(تبليه) المنفصل من أكيلة السبع ونحوها قبل ذكاتها
ليس بحلال لأنه بائن من حي وما باذ من حي فهو كمية فإن
انفصل شيء من المذكاة قبل موتها فهو حلال لكن الواجب
الانتظار في قطعه حتى تموت ٠

الشرط التاسع : أن يكون المذكى مأذونا في ذكاته
شرعًا فإن كان غير مأذون فيها شرعا فهو على قسمين :

القسم الأول : أن يكون من نوعا منه لحق الله تعالى
كالصيد في الحرم أو حال الإحرام بحج أو عمرة فمتى صاد
صيدا فذبحه وهو محرم أو ذبح صيدا داخل حدود
الحرم فهو حرام لقوله تعالى (أحلت لكم بھیمة الأنعام إلا
ما يتلى عليكم غير محل الصيد وأتمم حرم) وقوله تعالى
(يا أيها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وأتم حرم) وقوله
سبحانه (وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما) قال في

المغنى ولا خلاف في تحريم الصيد على المحرم إذا صاده أو ذبحه ثم قال بعد فضول وإذا ذبحه صار ميتة يحرم أكله على جميع الناس وهذا قول الحسن والقاسم والشافعى واسحاق والوزاعي وأصحاب الرأي قال : وكذلك الحكم في صيد الحرم إذا ذبحه الحال ١ هـ

القسم الثاني : أن يكون من نوعا منه لحق الآدمي وهو ما ليس ملكا له ولا يملك ذبحه بوكالة أو نحوها كالمغصوب يذبحه الغاصب والمسروق يذبحه السارق ونحو ذلك ففي حملة قوله لأن لأهل العلم :

أحدهما : لا يحل وهو قول اسحق وأهل الظاهر واحدى الروايتين عن أحمد اختارها أبو بكر من أصحابنا وإليه ميل البخاري قال في صحيحه باب إذا أصاب قوم غنية فذبح بعضهم غنما أو إبلًا بغير أمر أصحابها لم تؤكل لحديث رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث رافع بسنده وفيه : وتقصد سرعان الناس فأصابوا من الغنائم والنبي صلى الله عليه وسلم في آخر الناس فنصبوا قدورا فأمر بهما فأكفت قسم بينهم وعدل بعيارا بعشرين شيارة

وروى أبو داود من طريق عاصم بن كلبي عن أبيه عن رجل من الأنصار قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأصاب الناس حاجة شديدة وجهد فأصابوا غنما

فاتهبوها فإن قدورنا لتغلي إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي على قوسه فأكفاً قدورنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال : إن النبهة ليست بأحل من الميتة أو إن الميتة ليست بأحل من النبهة قال أبو داود الشك من هناد يعني أحد رواته .

القول الثاني : انه يحل وهو المشهور من مذهب أحمد وقول جمهور العلماء لما روی أَحْمَدَ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَنَازَةٍ فَأَمَّا رَجَعَ إِسْتَقْبَلَهُ دَاعِيُّ امْرَأَةٍ وَفِي لَفْظِ أَحْمَدَ دَاعِيُّ امْرَأَةٍ مِنْ قَرِيشٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَلَانَهُ تَدْعُوكَ وَمَنْ مَعَكَ إِلَى طَعَامٍ فَانْصَرِفْ فَانْصَرَفَنَا مَعَهُ فَجَاءَ بِالطَّعَامِ فَوُضِعَ يَدُهُ ثُمَّ وُضِعَ الْقَوْمُ أَيْدِيهِمْ فَنَظَرَ آبَاؤُنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْوُكُ لِقْمَةً فِي فَمِهِ ثُمَّ قَالَ أَجَدُ لَحْمَ شَاةً أَخْدَتُ بَغِيرٍ إِذْنَ أَهْلِهَا فَأَرْسَلْتُ الْمَرْأَةَ وَفِي رَوَايَةٍ قَاتَمْ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرْسَلْتُ إِلَى الْبَقِيعِ يَشْتَرِي لِي شَاةً فَلَمْ أَجَدْ فَأَرْسَلْتُ إِلَى جَارِ لِي قَدْ اشْتَرَى شَاةً أَنْ أَرْسَلَ إِلَيْيَهَا بِشَمْنَاهَا فَلَمْ يُوجَدْ فَأَرْسَلْتُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْيَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْعَمِهِ الْأَسَارِيَ .

هذا ما استدل به الجمهور ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بإطعامه الأساري ولو كان حراماً ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإطعامهم إياه . وأجابوا عن

دليلي القائلين بعدم الحل بأن إكماء القدور على سبيل التعزير والمبالعة في الزجر ، وهو جواب قوي لكن يعكر عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم « إن النهبة ليست بأحل من الميتة » إلا أن يقال المراد بيان حكم أصل النهبة وأن من اتتهب شيئاً بغير حق كان حراماً عليه كالميتة وإن لم يكن من شرطه الذكاة وأنه ليس المراد أن ذبح المنهوب لا يحله فيكون ميتة والله أعلم .

وأما حديث جابر الذي استدل به الجمهور على الحل فليس بظاهر الدلالة إذ ليس أخذ المرأة للشأة عدواً محضاً فإنما أخذتها مضمونة بالثمن من امرأة المالك وقد جرت العادة بالسماح في مثل ذلك غالباً لا سيما وهي مقدمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فهو من المشتبه الذي ينبغي التزه عنه عند عدم الحاجة إليه ولذا تزه عنه النبي صلى الله عليه وسلم لعدم حاجته إليه وأمر بإطعامه الأسرى لحاجتهم إليه غالباً .

وإذا تبين أن لا دلالة للجمهور فيما استدلوا به ولا لخالفتهم وجوب الرجوع إلى القواعد الشرعية العامة .

فنتقول : المغصوب ونحوه مما أخذ بغير رضا صاحبه حرام على العاصب ونحوه وعلى كل من علم به سواء كان مما يشترط لحله في الأصل الذكاة أم لا حتى لو غصب لحما

كان حراماً عليه وعلى من علم به وأما ذكارة الغاصب ونحوه فهى ذكارة من مسلم أهل ذكر اسم الله عليها بما ينهر الدم فكانت مبيحة للمذكى كغير الغاصب / والله أعلم بالصواب .

فصل في خلاصة ما سبق من الشروط :

لما كان الكلام في بعض شروط الذكارة مطولاً أحيبنا أن نذكر في هذا الفصل خلاصة تلك الشروط ليكون أيسر في حصرها فنقول : خلاصة ما سبق من الشروط التسعة كما يلي :
الأول : أن يكون المذكى من يمكن منه قصد التذكرة وهو الميز العاقل .

الثاني : أن يكون مسلماً أو كتابياً .

الثالث : أن يقصد التذكرة .

الرابع أن لا يذبح لغير الله .

الخامس : أن لا يُتَهَّلَّ لغير الله به وأن يذكر عليه اسم غير الله .

السادس : أن يسمى الله عليها .

السابع : أن تكون الذكارة بمحدد ينهر الدم غير سن وظفر .

الثامن : إنهاز الدم في موضعه .

التاسع : أن يكون المذكى مأذونا في ذكاته شرعا .

ولا تأثير للذكاة في محرم الأكل كالحمار والكلب والخنزير فهذه ونحوها من الحيوانات المحرمة لا تحل بالذكاة ولا تشترط الذكاة في حل حيوان البحر فجميع ما في البحر من حيوان فهو حلال حيّا وميتا صغيرا أو كبيرا لقوله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه) قال ابن عباس رضى الله عنهم صيد البحر ما أخذ حيا وطعامه ما لفظه ميتا وروى ذلك عن غير واحد من الصحابة والتابعين . وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الوضوء بماء البحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم (هو الطهور ماؤه الحل ميته) قال في بلوغ المaram أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة واللفظ له وصححه ابن خزيمة والترمذى ورواه مالك والشافعى وأحمد . وفي الصحيحين من حديث جابر رضى الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر علينا أبا عبيدة تتلقى عيراً لقريش وزودنا جراباً من تمر لم يوجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطي ناتمرة تمرة نصها كما يمص الصبي ثم شرب عليها الماء فتكفينا يومنا إلى الليل وكنا نضرب بعصينا الخبط ثم نبله بالماء فنأكله وانطلقتنا على ساحل البحر فرفع لنا على ساحل البحر كمية الكثيب الضخم فأتبناه فإذا هي دابة تدعى العنبر فقال أبو عبيدة مية ثم قال لا نحن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا قال فأقمنا عليه شهراً وحسن

ثلثمائة حتى سَمِنَّا ولقدر أيتنا نفترف من وقب عينه بالقلال
الدهن ونقطع منه الفِدَارَ كقدر الثور وأخذ منا ابو عبيدة
ثلاثة عشر رجلاً فأعدهم في وقب عينه وأخذ ضلعاً من
أضلاعه فأقامها ثم رحل أعظم بغير معافر من تحتها وتزودنا
من لحمه وشائق حتى قدمنا المدينة فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ هُوَ رَزْقٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ فَهُلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمٍ شَاءُ
فَتَطْعَمُونَا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ مِنْهُ فَأَكَلَهُ .

ولا يشترط الذكاة في حل الجراد ونحوه مما لا دم له
ل الحديث ابن عمر أحلت لنا ميتان ودمان فأما الميتان فالجراد
والحوت وأما الدمان فالكبيد والطحال أخرجه أحمد وابن
ماجه ولأن الغرض من الذكاة إنها الدم فما لا دم له لا يحتاج
لذكاة .

الفصل العاشر

في آداب الذكاة ومكر وهااتها

للذكاة شروط تجب مراعاتها ولا تحل المذكاة بدونها
وتقدم الكلام عليها في الفصل السابق ولها آداب ينبغي
مراعاتها وتحل المذكاة بدونها فمن آدابها :

١ - استقبال القبلة بالذبيحة عند الذبح لحديث جابر
رضي الله عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم يوم
عيد بكمبسين فقال حين وجههما . (ال الحديث) رواه أبو
داود وابن ماجه وفي إسناده مقال .

٢ - الإحسان إلى الذبيحة بعمل كل ما يريحها عند
الذكاة بأن تكون الذكاة بالآلة حادة وأن يمرها على محل
الذكاة بقوة وسرعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله
كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة
وإذا ذبعتم فأحسنوا الذبيحة ولihad أحدكم شفرته وليرح
ذبيحته رواه مسلم قال الشيخ تقى الدين شيخ الإسلام
ابن تيمية : في هذا الحديث أن الإحسان واجب على كل
حال حتى في حال إزهاق النفوس ناطقها وبهيمها فعليه أن
يحسن القتلة للأدميين والذبيحة للبهائم وذكر في الانصاف
استحباب الرفق بالذبيحة والحمل على الآلة بقوة وإسراعه

بالشحط قال وفي كلام الشيخ تقى الدين إيماء الى وجوب ذلك ٠

٣ - أن ينحر الأبل قائمة معقوله يدها اليسرى لقوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) قال ابن عباس رضي الله عنهم قياما على ثلاثة قوائم معقوله يدها اليسرى وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أذ النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدن معقوله اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمه رواه أبو داود وعن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهم أنه أتى على رجل قد أناخ بدمته ينحرها فقال ابعثها قياما مقيدة سنة محمد صلى الله عليه وسلم متفق عليه فإن لم يتيسر له نحرها قائمة جاز له نحرها باركة إذا أتى بما يجب في الذكاة لحصول المقصود بذلك ٠

٤ - أن يذبح غير الأبل مضجعة على جنبها ويضع رجله على صفة عنقها ليتمكن منها لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين ٠ وفي رواية أقر نرين فرأيته واضعاً قدمه على صفاهما يسمى ويكتب رذبهما بيده رواه البخاري / ويكون الإضجاع على الجنب الأيسر لأنه أسهل للذبح فإن كان الذابح أسر و هو الأشدف الذي يعمل بيده اليسرى عمل اليد اليمنى وكان الأيسر له أن يضعها على الجنب الأيمن فلا بأس أن يضعها عليه لأن المهم راحة الذبيحة ٠

وينبغي أن يمسك برأسها ويرفعه قليلاً ليبين محل الذبح وأما الإمساك بيدي الذبيحة ورجليها عند ذبحها لثلاثة أسباب ظاهر حديث أنس السابق أنه لا يستحب لأنه لم يذكر أن أحداً أمسك بها عندما ذبحها النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان مشرعوا لفعله النبي صلى الله عليه وسلم ثم نقل عنه لأهميته كما نقل عنه وضع قدمه على صفاها بل صرح النووى في شرح المذهب أنه يستحب أن لا يمسكها بعد الذبح مانعاً لها من الاضطراب إلا أنه ذكر استحباب شد قوائمه الثالث وترك الرجل اليمنى ولم يذكر له دليلاً . وأبدى بعض المعاصرین حکمة فی إرسال قوائمه وعدم إمساكها بأن من فوائد اطلاقها وعدم إمساكها أن حركتها تزيد في إنهاض الدم وإفراغه من الجسم ولا أعلم للإمساك بيدي الذبيحة ورجليها عند ذبحها أصلاً سوى ما سبق من حديث أبي الأشد عن أبيه عن جده في السبعة الذين اشتراكوا في أضحية وتقديم ما فيه / وأما لـ يـد الذبيحة من وراء عنقها كما يفعله بعض العامة فلا أصل له ولا ينبغي فعله لأنـه تعذيب للبهيمة بلا فائدة ولا حاجة .

٥ - استكمال قطع الحلقوم والمرىء والودجين وسبق الكلام على ما يشترط قطعه من هذه الأربعـة ولا يتجاوز قطع هذه الأربعـة .

٦ - عرض الماء عليها عند الذبح ذكره بعض الشافعية ولم

يذكروا دليلاً ولا أعلم له أصلاً لكن لو علم منها طلب الماء
مثل أن ترى الماء فتحاول الذهاب إليه فلا ينبغي منها منه
حيث .

٧ - أن يوارى عنها السكين يعني يسترها عنها بحيث
لا تراها إلا ساعة ذبحها قال الإمام أحمد رحمه الله تقاد
إلى الذبح قوداً رفياً وتوارى السكين عنها ولا يظهر
السكين إلا عند الذبح أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذلك لأن توارى الشفار اه الشفار جمع شفرة وهي
السكين . وفي مسند الإمام أحمد عن معاوية بن قرة عن
أبيه أن رجلاً قال يا رسول الله إني لأذبح الشاة وأنا أرحمها
أو قال إني لأرحم الشاة أن أذبحها فقال النبي صلى الله عليه
وسلم والشاة إن رحمتها رحمة الله . وفي الصحيحين عن
أوس بن زيد رضي الله عنه في قصة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إنما يرحم الله من عباده الرحماء وفي صحيح
البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وعنه الأقرع بن
حابس التميمي جالساً فقال الأقرع إن لي عشرة من الولد ما
قبلت منهم أحداً فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال من لا يرحمه لا يُرْحَم .

٨ - زيادة التكبير بعد التسمية فيقول بسم الله والله
أكبر لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم ضحى بكبشين يسمى ويكتب متفرق عليه وعموم
كلام الأصحاب أن زيادة التكبير سنة في ذبيحة القربان
وذبيحة اللحم / ولا تسن الزيادة في الذكر على التسمية
والتكبير لعدم وروده ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم هنا لأنه غير لائق بالمقام وذكر في شرح المذهب عن
القاضي عياض أنه نقل عن مالك وسائر العلماء كراهة الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم قالوا ولا يذكر عند الذبح
إلا الله وحده .

٩ - إن يسمى عند ذبح الأضحية أو العقيقة من . هي له
ل الحديث جابر رضي الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله
عليه وسلم عيد الأضحى فلما انصرف أتى بكبش فذبحة
فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عنى وعمن لم يضح من
أمتى رواه أحمد وأبو داود والترمذى وعن أبي رافع في
أضحية النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين قال فإذا صلى
وخطب أتى بأحدهما فذبحة نفسه ثم يقول اللهم هذا عن
أمتى جميعا من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ
(الحديث) رواه أحمد وقال الهيثمى : إسناده حسن . وعن
أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم ضحى بكبش أقرن وقال هذا عنى وعمن لم يضح من
أمتى رواه أحمد .

وإذا ذبحها ونوى من هي له بدون تسميتها أجزاء النية

لقول النبي صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما
لكل أمرٍ ما نوى .

والتسمية المشروعة هي ما ذكرناه من تسمية مَنْ هي له
حال الذبح وأما ما يفعله بعض العامة من مسح ظهر الأضحية
مرددين اسم من هي له فلا أعلم له أصلاً ولا ينبغي فعله لأن
خير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وقد علمت
كيفية تسميتها .

١٠ — أن يدعو عندذبح الأضحية بالقبول لحديث عائشة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن
يطأ في سواد ويرك في سواد وينظر في سواد فأتى به
ليضحي به فقال لها يا عائشة هلمي المدية ثم قال اشحد فيها
بحجر ق فعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجه ثم ذبّه ثم قال
بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد
رواه أحمد ومسلم وقولها ثم ذبّه ثم قال بسم الله متاؤل
بمعنى ثم شرع في ذبّه أو هيأه للذبح أو بأنه على التقديم
والتأخير والله أعلم .

فصل

وأما مكرهات الذكاة فهي :

١ - أن يذكىها باللة كالة لمخالفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإحدا الشفرة ولما فيه من تعذيب الحيوان وقيل يحرم ذلك .

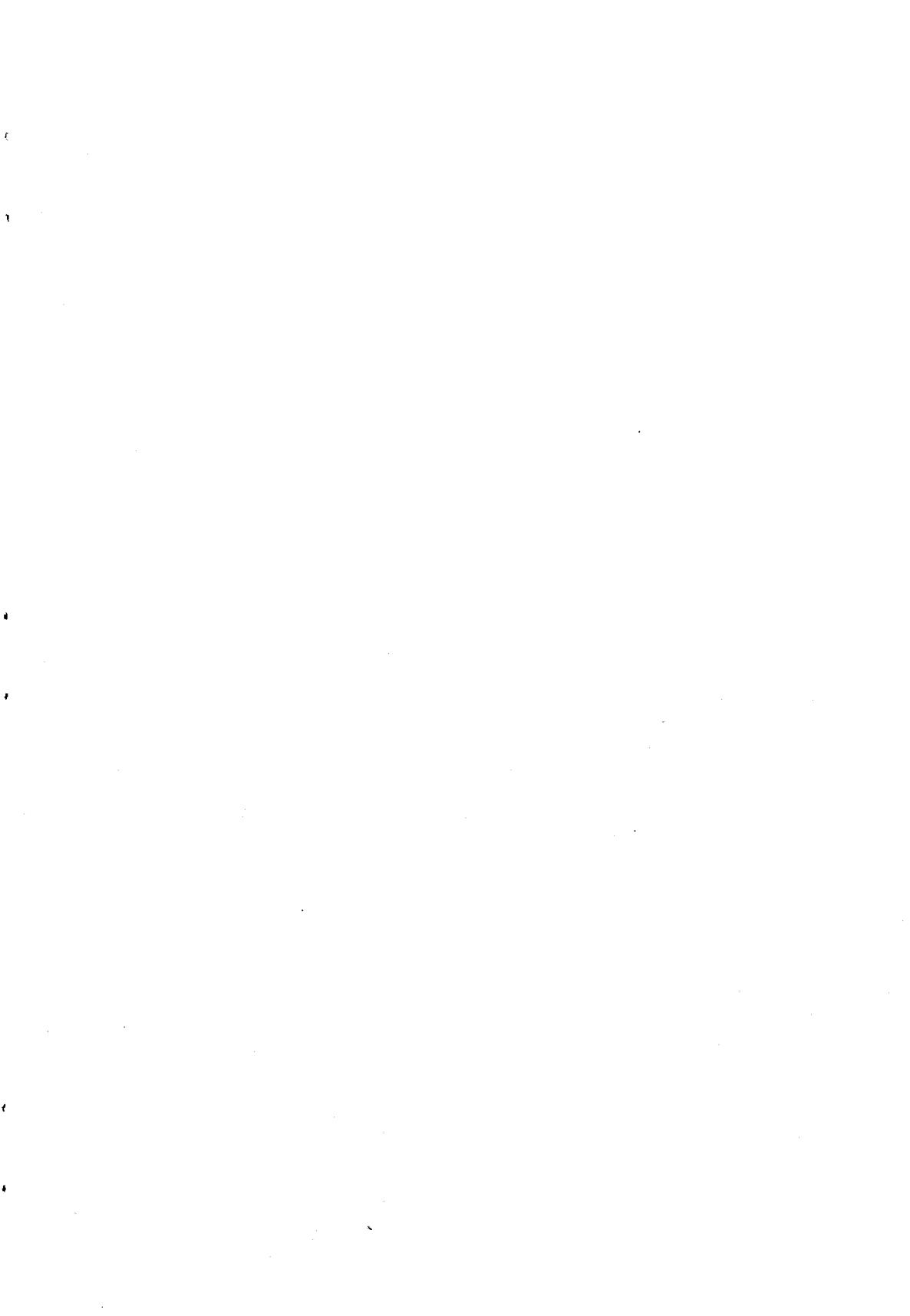
٢ - أن يحد السكين والبهيمة تنظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تحد الشفار وأن توارى عن البهائم رواه أحمد وابن ماجه ورأى رجلاً أضجع شاة وهو يحد شفرتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أردت أن تميتها موتات هلا حدتها قبل أن تضجعها رواه الحكم والطبراني ولأن حد الشفرة وهي تنظر يجب إزعاجها وذعرها وهو ينافي الرحمة المطلوبة .

٣ - أن يذكىها والأخرى تنظر إليها هكذا قال أهل العلم وذلك لأنها تزعج إذا رأيت أختها تذكى بنحر أو ذبح فإنها تشعر بذلك كما هو مشاهد فانك ترى القطيع أو الذود ينفر إذا نفرت منه واحدة وإن لم ير السبب الذي قررت منه .

٤ - أن يفعل ما يؤلمها قبل زهوق نفسها مثل أن يكسر عنقها أو يبدأ بسلخها أو يقطع شيئاً من أعضائها قبل أن تموت وقيل يحرم ذلك وهو الصحيح لما فيه من الالم

الشديد عليها بدون فائدة أو حاجة وعلى هذا فلو شرع في
 سلخها ثم تحركت وجب عليه أن يمسك حتى يتيقن موتها .
 ٥ - أن يوجهها إلى غير القبلة عند الذبح ذكره الأصحاب
 ولم يذكروا دليلاً يوجب الكراهة والأصل عدمها وترك
 المستحب لا يلزم منه الكراهة لأن الكراهة حكم وجودي
 يحتاج إلى دليل وإلا لقلنا أن كل من ترك شيئاً من
 المستحبات لزم أن يكون فاعلاً مكروهاً / ولاشك أن الأولى
 توجيه الذبيحة إلى القبلة لا سيما الذبح الذي يتقرب به
 إلى الله كالأضحية . والله أعلم .

وإلى هنا انتهى ما أردنا كتابته في اليوم العاشر من
 شهر رجب سنة ست وتسعين وثلاثمائة وألف
 والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات قال ذلك
 جامعه الفقير إلى الله سبحانه محمد الصالح
 العثيمين غفر الله له ولوالديه ولإخوانه
 المسلمين وصلى الله وسلم على نبينا
 محمد وعلى آله وأصحابه ومن
 تبعهم بحسان إلى يوم
 الدين .



فهرس الكتاب

<p>الفصل الأول : تعريف الاضحية وحكمها</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاضحية مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع . • الخلاف في وجوب الاضحية . • ادلة القائلين بالوجوب والاجابة عنها . • ادلة القائلين بعدم الوجوب وما يمكن ان يفترض به عليها . • ذبح الاضحية افضل من الصدقة بشتمها وأدلتها . • الاصل في الاضحية أنها للحي . • الاضحية عن الاموات ثلاثة اقسام . • اذا لم يكف مغل الموصى به في الاضحية فماذا يصنع . • تبيه هشام . 	<p>خطبة الكتاب .</p> <p>الموضوع</p>
	<p>٣</p> <p>٥</p>

٢٠ الفصل الثاني : في وقت الاضحية :

- الاضحية لاتجزيء قبل وقتها ولا بعده الا على سبيل القضاء للغدر
- اول وقت الاضحية وآخره .
- النبح جائز في وقته ليلاً ونهاراً .
- تعليل الاحكام بالخلاف علة باطلة .

٤٤ الفصل الثالث : في جنس ما يضحي به
ومن يجزئ :

- الجنس الذي يضحي به : بهيمة الانعام الابل والبقر والغنم .
- الافضل من هذه الاختيارات .

- الافضل من كل جنس .
- الفحل والخصى كل واحد منها افضل من الآخر من وجه .
- تجزيء الواحدة من الفنم عن الشخص الواحد وسبع البعير والبقرة عما تجزيء عنه الواحدة من الفنم .
- اشتراك عدد في واحدة من الفنم او في سبع بغير او بقرة على وجهين .
- الاشتراك في الثواب جائز مهما كثر عدد المشتركين .
- الاشتراك في الملك لا يجوز الا في الابل والبقر الى سبعة فقط .
- حديث ابي الاشدق اشتراك سبعة في اضحية والجواب عنه .
- جمع الوصايا المتعددة في اضحية واحدة لا يجوز .
- اذا اشترك شخصان في اضحية ليضحيا بها عن واحد .
- اذا تعدد الموصون بالاضحية واتحد الموصى له بها .

٣١ الفصل الرابع : في شروط ما يصحى به وبيان العيوب المانعة من الاجراء :

- لا يرضى الله من العبادات الا ما جمع شرطين الاخلاص لله والتابعة لرسوله صلى الله عليه وسلم .
- شروط الاضحية انواع .
- شروط ما يصحى به أربعة .
- لاتصح الاضحية بملك الغير او بما تعلق به حقه .
- السن المعتبر في الاضحية .
- العيوب المانعة من الاجراء عشرة اربعة بالنص وستة بالقياس .

٣٧ الفصل الخامس : في العيوب المكرهـة في الاضحية :

- العيوب المكرهـة في الاضحية ثلاثة عشر تسعة بالنص واربعة بالقياس .
- حكم مفقودة الالية .

٤٢ الفصل السادس : فيما تتعين به الأضحية

وأحكامه :

- تتعين الأضحية بواحد من أمرين اللفظ أو الذبح مع النية .
- لا تتعين بالشراء مع النية الا ان تكون بدلًا عن معينة .
- اذا تعينت أضحية تعلق بها احكام .
- التعينة لا يجوز نقل الملك فيها الا لغير منها .
- اذا تعبيت الأضحية بدون فعل ولا تفرضه فهل يلزم ببدل .
- اذا تعبيت بفعله او تفرضه لزمه بدلها بمثلها .
- اذا ضحي ببدل فماذا يصنع بالغائب .
- اذا ضلت الأضحية او سرقت فما الحكم .
- اذا وجدها او استنقذها من السارق فماذا يصنع بها ؟
- اذا تلفت الأضحية فلها ثلاث سلالات .
- اذا ذبحت الأضحية قبل وقت الذبح او بعده فما الحكم .
- اذا ذبح الأضحية غير مالكها فله ثلاثة حالات .
- اذا ضحي شخصان كل واحد منهمما باضحية الآخر عن نفسه غلطًا .
- اذا تلفت الأضحية بعد الذبح .
- اذا ولدت بعد التعين فحكم ولدتها حكمها .

٤٣ الفصل السابع : فيما يؤكل منها وما يفرق :

- مقدار ما يؤكل منها وما يفرق .
- ادخار لحوم الأضاحي .
- لا فرق في الأكل والتفرير بين أضحية الحي او الميت الغن .
- بيع لحم الأضاحي وجلودها .
- شراء المضحى من لحم أضحنته بعد اهدائها او الصدقة بها .

صـ الموسـوعـ

٥٣ الفصل الثامن : فيما يجتنبه من أراد الأضحية :

- يجتنب من أراد الأضحية أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته طيلة عشر ذي الحجة حتى يضحي .
- هل النهي عن أخذ ذلك للكراءة أو التحرير .
- الحكمة في النهي عن ذلك .
- هل يشمل النهي من ضحى عن غيره تبرعاً أو بنيابة .
- وهل يشمل من يضحي عنه .

٥٦ الفصل التاسع : في الذكاة وشروطها :

- تعريف الذكاة .
- شروط حل الحيوان بالذكاة تسعة .
- لا يحل ما ذakah مجنون وسكران ومن لا يميز .
- حل ما ذakah المسلم وإن كان فاسقاً أو مبتداعاً ببدعة غير مكفرة .
- فوائد حديث قصة جارية كعب بن مالك ومناقشة صاحب المغني في بعضها .
- حل ما ذakah الكتابي بالكتاب والسنّة والإجماع .
- خلاف العلماء هل يتشرط لحل ما ذakah الكتابي أن يكون أبواه كتابيين .
- إذا لم يقصد التذكرة لم تحل الذبيحة .
- هل يتشرط لحل المذكاة أن يقصد أكلها .
- الذبح لغير الله يحرم الذبيحة وإن ذكر اسم الله عليها .
- ذكر غير اسم الله على الذبيحة يحرمها وإن ذبحها لله .
- ذكر اسم الله على الذبيحة شرط لحلها .

صـ الموضـوع

- اذا سمي على شيء وذبح غيره لم يحل .
- خلاف العلماء في حل الذبيحة اذا لم يسم الله عليها .
- الصحيح انها لا تحل وان تركها سهوا أو جهلا .
- ادلة القول الصحيح والجواب عما اعترض به عليه .
- جلد الميتة يظهر بالدباغ والانتفاع بودكها ونحوه جائز على وجه لا يتعصى .
- يعتبر في الذكاة ان تكون بمحدد غير سن وظفر .
- هل تحل الذكاة بعظم غير السن .
- انهر الدم شرط لحل المذكى بالذكاة ومن اي محل يعتبر .
- للذكى حالان حال يقدر عليه وحال لا يقدر .
- اذا كان مقدورا عليه فالمعتبر انهر الدم من رقبته .
- واذا كان غير مقدر عليه فيكتفى انهره من اي موضع من بدنـه .
- تمام الذكاة بقطع الحلقـوم والمرىء والودجين .
- خلاف العلماء فيما يشترط قطعـه من هذه الاربعة وكيفية ذلك .
- الرقبة كلها محل للذكـاة . النحر للابل والذبح لغيرـها .
- اذا ذكى المنخنقة ونحوـها قبل موتها حلت .
- يعرف عدم موتها اما بالحركة واما بجريان الدم بقوـة .
- اذا شكـ في وجود ما يعرف به عدم الموت لم تحل الذبيحة .
- لا يحل المذكى الا ان يكون ماذونـا في ذـكاته شرعا .
- ما كان ممنوعـا لحقـ الادمي فـي حله بالذكـاة خلاف .
- ادلةـ الفريـقين وـمناقشـتها .

٨٥ خلاصة شروط الذكـاة :

- لا تأثيرـ للذكـاة في محـرم الـاكل .
- لا تـشترطـ الذـكـاة في حلـ حـيـوانـ الـبـحـرـ وـالـجـرـادـ وـنـحـوـهـ .

٨٨ الفصل العاشر : في آداب الذكاة ومكروهاها:

- الفرق بين الشروط والأداب .
- آداب الذكاة عشرة ومكروهاها خمسة .
- المستحب أن لا يمسك الذبيحة بعد الذبح عن الاضطراب وبيان الحكمة في ذلك .
- اذا ذبح الاضحية ونوى من هي له اجزاً وان لم يسمه .

تمت .

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	١١	بما	بها
١١	١٢	قال في مجمع	قال في مجمع
١٣	٦	قال ولكن	قال لا ، ولكن
١٦	٢٢	وأهلهم	وأهليهم
٢٨	٣	مردود	مردود
٥٦	١٨	صبيا مميزا	صبيا مميز
٧١	٢٢	يقان	يقال
٨١	٤	ظاهره اقوى	ظاهر اقوى